

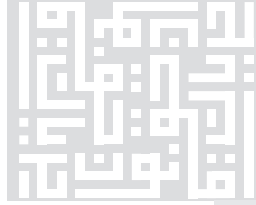
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

THE INDEPENDENT COMMISSION FOR HUMAN RIGHTS
ICHR

**تقرير تقصي حقائق
حول الأحداث التي وقعت في قفيلية
بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ و ٢٠٠٩/٦/٤**

سلسلة تقارير تقصي الحقائق رقم (٨)

تشرين أول ٢٠٠٩



قائمة المحتويات

المحور الأول

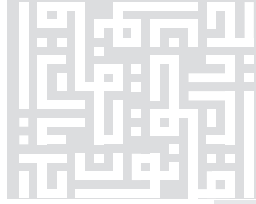
١. مقدمة ٥
٢. ملخص عام عن الحادثين ٨
٣. المرجعية القانونية والحقوقية للتقرير ١١
٤. سلامة الإجراءات المتبعة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون قبل الحادثين وبعدهما ١٥

المحور الثاني

١. ملابسات الحادث الذي وقع بتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٩ ١٨
٢. ملابسات الحادث الذي وقع بتاريخ ٤/٦/٢٠٠٩ ٢١
٣. مدى الالتزام بقواعد استخدام القوة أثناء الحادثين الأول والثاني ٢٧

المحور الثالث

١. النتائج ٢٩
٢. التوصيات ٣١
٣. الملاحق ٣٢
- الإفادات والروايات من الأطراف المختلفة حول الحادث الأول ... ٣٢
- الإفادات والروايات من الأطراف المختلفة حول الحادث الثاني ... ٤٩



مقدمة

في مساء يوم السبت الموافق ٣٠/٥/٢٠٠٩ وقع اشتباك مسلح في حي كفار سابا بمدينة قلقيلية، بين أفراد من قوى الأمن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومسلحين تابعين لحركة حماس، وذلك في تطور نوعي للأحداث التي تلت حالة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وغزة. وقد سقط نتيجة الاشتباك ٦ قتلى من الطرفين، وتفاقم هذا الحادث المؤسف بوقوع اشتباك آخر صباح يوم الخميس الموافق ٤/٦/٢٠٠٩ في حي شريم بقلقيلية أيضاً، سقط خلاله ٣ قتلى من الطرفين.

إن الاستمرار في حالة الانقسام السياسي أدى إلى مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي باتت تهدد بالمزيد من التدهور في منظومة القيم والمبادئ الخاصة بحقوق الإنسان، وكذلك إلى تعديات خطيرة على مجموعة الحقوق والحريات العامة، وإلى ازدياد في أعمال لغة القوة في شطري الوطن، كما واصل طرفا النزاع الداخلي سياسة التحريض والتعبئة المضادة، ما خلق حالة من الاستقطاب السياسي الشديد في الشارع الفلسطيني، وأعاق عمل مؤسسات حقوق الإنسان أثناء تأدية دورها المهني ومهمتها الوطنية.

وقد باشرت الهيئة بإجراء تقصُّ للحقائق في صباح اليوم التالي للحادث الأول، وحاولت الالتقاء بكافة الأطراف ذات العلاقة بالحادثين.

وعند جمع الهيئة للمعلومات الأولية، تبين وجود تناقض كبير بين المعلومات، وتعددت الروايات، خصوصاً حول الحادث الأول، وتعدد الروايات وتناقضها لم يقتصر على أحد الأطراف، بل كان من الجهتين، ما صعب من مهمة كشف الحقيقة.

أما في الحادث الثاني، فكان لوجود باحث الهيئة في المكان منذ ساعات الصباح أهمية كبرى في معرفة كيف تسلسلت الأحداث.

إن ارتفاع وتيرة الجدل السياسي في الساحة الفلسطينية حول الاختلاف في وجهات النظر إلى تناقض في الرؤى والتحليلات وحتى في المسميات، ما أدى إلى إطلاق الأحكام المتناقضة على الحادث الواحد. فما يطلق عليه صفة المقاوم للاحتلال من جهة سياسية، يطلق عليه صفة الخارج عن القانون من جهة سياسية أخرى. والذي يطلق عليه رجل القانون الساهر على أمن المواطن من جهة، يطلق عليه رجل الأجندات الخارجية من جهة أخرى. وبين الضفة وغزة تتشابه المسميات، ولكن تنعكس الأدوار.

البعض يعتبر أن الذين سقطوا في أحداث قلقيلية من رجال الأمن هم شهداء الواجب، لأنهم سقطوا أثناء تأدية واجبهم وقيامهم بوظيفتهم في القبض على الخارجين عن القانون والمتربصين لرجال الأمن، والبعض الآخر يعتبرهم قتلى كانوا يؤدون مهمة القتل للمقاومين، والآخرون هم الشهداء.

لقد تعززت هذه الأفكار وعمت الشارع الفلسطيني، حتى إن أغلب الذين قاموا بتأدية واجب العزاء في الشهداء لم يذهبوا للقيام بواجب العزاء نفسه في القتلى

الآخرين، حتى لو كانوا من العشيرة نفسها أو الحارة نفسها. وقد شكل ذلك إحراجا كبيرا لقطاعات كبيرة في المجتمع، كما أن منسوب الإشاعة المرتفع أدى إلى مزيد من التضليل وحجب حقيقة ما جرى، ما أدى إلى تفاقم الفجوة بين الفريقين.

إن الهيئة وهي تحاول الوصول إلى الحقيقة، اصطدمت بعدة عقبات أعاقت تحركها، منها عدم تفهم البعض لدورها، ومحاولة كل طرف استثمار الرواية لصالحه، وعدم جاهزية الطرفين لتقبل الحقيقة، ومع ذلك رأت الهيئة أنها ملزمة بالبحث وتقصي الحقائق من منطلق دورها كهيئة مستقلة وديواناً للمظالم، وانتظار العديد من الجهات الرسمية والحزبية والمؤسسات لتقرير الهيئة ومعرفة ما جرى.

في هذا التقرير تعرض الهيئة نتائج عملية تقصي الحقائق حول الحادثين دون الخوض في الجدل السياسي الدائر بين الطرفين، وسيعرض التقرير -بتجرد- وجهة النظر القانونية لمسار الأحداث والنتائج المترتبة عنهما، ومدى الالتزام بتطبيق القوانين الفلسطينية من قبل السلطة التنفيذية، ومدى الالتزام بالمواثيق الدولية ذات العلاقة، ويستعرض التقرير في ثلاثة محاور مجريات الحادثين ومختلف الروايات والإفادات المقدمة من جميع الأطراف.

ملخص عام عن الحادثين

بتاريخ ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٩ قامت قوة من الأمن الوقائي في قلقيلية، تساندها قوة من الأمن الوطني، بالتحرك إلى منزل المواطن عبد الناصر الباشا لتفتيشه، والمنزل المذكور يتكون من طابقين ويقع في حوش في نهاية شارع طوله حوالي ١٠٠ متر، وينتهي بعد ١٥ مترا من المنزل المذكور، علما بأن الأجهزة الأمنية كانت قد أعلنت في السابق بأنها ومنذ فترة تطارد خمسة مسلحين تابعين لحركة حماس، وتبحث عن أسلحة غير مرخصة .

فور وصول القوة حوالي الساعة العاشرة ليلاً، طلبت من صاحبة المنزل التي كانت متواجدة على الباب فتح الطريق لتفتيش المنزل. وبعد تمّنع صاحبة المنزل طلبت من رجال الأمن التريث حتى يتسنى لها أخذ مصاعها قبل التفتيش. دخلت صاحبة المنزل وخلفها مجموعة من قوى الأمن إلى الطابق الثاني، وقرب باب الشقة في الطابق الثاني ألقى قبلة يدوية وأطلقت عيارات نارية بكثافة، وقتل ثلاثة من رجال الأمن، اثنان من جهاز الأمن الوقائي، وهما شاهر حنينة أبو الطيب وعبد الرحمن سمير ياسين، وكلاهما من مدينة قلقيلية، وعنصر آخر من قوات الأمن الوطني وهو الضابط حسام حسن الرخ من جنين، بالإضافة إلى مقتل صاحب المنزل عبد الناصر الباشا وإصابة زوجته هدى راتب محمد الباشا.

ونتيجة للانفجار وإطلاق النار الكثيف داخل المنزل؛ لم يستطع أحد من رجال الأمن الذين هم في الخارج الدخول، وبقي إطلاق النار من المنزل إلى الخارج

ومن الخارج نحو المنزل لساعات، لم تكن الأجهزة الأمنية خلالها تعلم بمقتل عناصرها. استدعيت قوة من الأمن من رام الله ووصلت حوالي الساعة الثالثة صباحا، وهي قوة مدربة على الاقتحام، فانتظرت حتى بزوغ الفجر واقتحمت المنزل، وبدأت تحاصر المسلحين داخله حتى تمكنت من قتل محمد ياسين بعد خروجه من المنزل، ومحمد السمان داخل المنزل، وأفادت المعلومات بأنهم مطاردون من قبل الاحتلال الإسرائيلي منذ ست سنوات.

تم مباشرة نقل جثث رجال الأمن إلى مستشفى الوكالة في قلقيلية، وجثث المسلحين وصاحب المنزل إلى المستشفى الحكومي في سلفيت.

الواضح أن جميع الأحداث حصلت في المنزل (وإطلاق النار من المنزل، ويؤكد ذلك فتحات خارجة من خلال باب المنزل الحديدي وتصل إلى ملابس منشورة أمام الباب للمنزل المقابل). وواضح أن جثث رجال الأمن مصابة بشظايا قنبلة وغبار القنبلة موجود على الجثث.

كما أن هناك رواية أخرى تقول إن المسلحين محمد السمان ومحمد ياسين هما اثنان من أصل مجموعة مكونة من خمسة مطاردين ومطلوبين للاحتلال الإسرائيلي، وتطاردهم كذلك الأجهزة الأمنية، كما أن هناك معلومات تفيد بأن الأجهزة الأمنية قامت في الفترة الأخيرة بحملة اعتقالات واسعة طالت أكثر من ١٥٠ شخصا، من بينهم ٥٠ شخصا من مدينة قلقيلية، وكان من ضمنهم السيد عبد الحليم الباشا شقيق صاحب المنزل عبد الناصر الباشا ويسكن في العمارة نفسها، وهناك ادعاء بأنه على اثر هذه الحملة والإفادات تم التوصل إلى مكان محمد السمان ومحمد الياسين ومحاصرتهما ومحاولة اعتقالهما.

أما الحادث الثاني فقد وقع يوم الخميس الموافق ٤/٦/٢٠٠٩، في حوالي الساعة الخامسة والنصف صباحاً قامت قوة من جهازي الأمن الوقائي والأمن الوطني بمداومة منزل المواطن عبد الفتاح شريم في حي شريم بقليلية، وحسب رواية الجهات الأمنية فإنه أثناء التفتيش تعرضت القوة لإطلاق نار أودى بحياة رياض زين الدين، من مجدل بني فاضل وعمره ٢٤ عاماً ويعمل في الأمن الوقائي، ونتيجة الحادث تم تبادل إطلاق النار ومحاصرة المكان من قبل تعزيزات من قوات الأمن، وأثناء الحصار حضر إلى المكان والدة أحد المحاصرين وشقيقه، وحاولا إقناعه من خلال مكبرات الصوت بتسليم نفسه وزملاءه حقناً للدماء حسب رواية شقيق أحد المحاصرين، ثم اقتربا إلى المكان المحاصرين فيه، وحدث إطلاق نار، وبعدها انسحب الجميع من مكان إطلاق النار. وحوالي الساعة العاشرة صباحاً تجدد إطلاق النار المتبادل واستمر لمدة عشر ثوانٍ، وبعد ذلك حضر نائب قائد المنطقة وبدأ بمخاطبة المحاصرين من خلال مكبرات الصوت، وطلب منهم الخروج مستسلمين، وقال إنه يضمن لهم محاكمة عادلة وقال لهم: إن هيئة حقوق الإنسان موجودة ويمكنكم الخروج تحت مراقبتها.

ومن الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثانية ظهراً لم يكن هناك أي نوع من إطلاق النار، وتم إخراج الجثة الأولى من المسلحين المحاصرين ولم يتم تحديد هوية صاحبها بسبب التعميم المفروض من قبل قوات الأمن، وبعد ساعة، أي الساعة الثالثة، تم إخراج الجثة الثانية لأحد المسلحين، وبعد ساعة أخرى تم إخراج الجريح الثالث وهو علاء ذياب وتم نقله إلى العلاج في المستشفى الحكومي تحت حراسة مشددة. مع العلم أنه تم إخراج جثة العسكري من الأمن الوقائي رياض زين الدين حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً. يُذكر أن وحدة الهندسة العسكرية كانت تقوم بإبطال مفعول الأحزمة الناسفة قبل إخراج كل جثة.

هذا وقد أصيب في مكان قريب من الموقع المحاصر مواطنتان، وهما: غدير مصطفى محمود دلو البالغة من العمر ١٤ سنة إصابة بالفخذ اليمنى، وإيمان عبد الرحيم نزال البالغة من العمر ٢٢ سنة إصابة بالساق اليمنى جراء إطلاق النار.

المرجعية القانونية والحقوقية

إن تناول الحادئين من ناحية قانونية يتطلب استعراض النصوص المتعلقة بهما في التشريعات الوطنية، وهي القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الإجراءات الجزائية، وعند تناولها من ناحية حقوقية فلا بد من استعراض المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

إن توجه الضابطة العدلية الى المسكن من أجل إلقاء القبض على أشخاص يتطلب احترام قواعد قانونية محددة، فقد تضمنت المادة (١١) من القانون الأساسي الفلسطيني أنه لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقاً لأحكام القانون، ويشترط القانون وجود أمر قضائي قبل التحرك إلى المسكن للقبض على أحد وتفتيش منزله، ولا يجوز أن تقوم الضابطة العدلية بدخول المسكن للقبض على أحد دون وجود علم وإذن من النيابة المدنية المختصة حسب المادة (٢٩) من قانون الإجراءات الجزائية، وجاء فيه أنه لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا بأمر من الجهة المختصة بذلك قانوناً، كما أن المادة (٣٩) من القانون ذاته تضمنت أن دخول المنازل وتفتيشها عمل من أعمال التحقيق لا يتم إلا بمذكرة من قبل النيابة العامة أو في حضورها.

كما أنه في حال سقوط ضحايا أثناء قيام الضابطة العدلية بعملها، فإن ذلك يستوجب تحرك النيابة المدنية إلى مكان الحادث وفتح تحقيق بالموضوع، وهذا ما جاءت به المادة (٥٥) من القانون ذاته: «تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق في الجرائم والتصرف فيها». وأشارت المادة (٥٦) إلى أن النيابة العامة تباشر التحقيق فور علمها بالجريمة، ما يستلزم تحرك النيابة إلى موقع الحادث من أجل فتح تحقيق شامل، يتضمن الكشف على مسرح الأحداث، ومعاينة الأسلحة والمضبوطات، وسماع رواية أهالي الحي وأصحاب المنازل التي وقعت فيها الأحداث، وسماع رواية رجال الأمن الذين شاركوا في الموضوع، كما يتطلب معاينة الجثث والطلب من الطب الشرعي تشريح الجثث لمعرفة كيفية الوفاة ونوع الأسلحة التي أدت إلى الوفاة وغيره من مجريات التحقيق.

أما من ناحية حقوقية

فقد نصت المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

على كل الجهات المختصة في عملها وأثناء تنفيذ القانون مراعاة حق الإنسان في الحياة، وهو مبدأ أساسي يقيد استعمال القوة والأسلحة النارية، وهذا ما تؤكد عليه الشرعية الدولية، كما تؤكد وجوب سن تشريعات وطنية بهذا الخصوص، وعلى أرض الواقع لا توجد تشريعات أو قوانين فلسطينية تتعلق بمبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية، وإن كانت الهيئة المستقلة عملت خلال السنوات السابقة على إعداد مدونة لقواعد إطلاق النار من قبل أفراد الأجهزة الأمنية بالتشاور مع الجهات ذات العلاقة، إلا أنها لم ترَ النور بعد، ولذلك فإننا سنعرض النصوص

التي جاءت بها مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والتي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، حيث نصت المادة (٣) منها على أنه (لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم).

إن استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ينبغي أن يكون أمرًا استثنائيًا، ومع أن النص يجيز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يستخدموا من القوة ما يجعله الظروف معقول الضرورة من أجل تفادي وقوع الجرائم أو في تنفيذ الاعتقال القانوني، فهو لا يجيز استخدام القوة بشكل يتعدى هذا الحد.

كما أكدت مدونة قواعد سلوك الموظفين وجوب أن يقيد القانون الوطني استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وفقا لمبدأ التناسبية، ويجب أن يفهم أنه يتعين احترام مبادئ التناسبية المعمول بها على الصعيد الوطني في تفسير هذا الحكم، ولا يجوز بأية حال تفسير هذا الحكم بما يسمح باستعمال القوة بشكل لا يتناسب مع الهدف المشروع المطلوب تحقيقه.

كما يُعدّ استعمال الأسلحة النارية تدييرًا أفضى، وينبغي بذل كل جهد ممكن لتلافي استعمال الأسلحة النارية إلا عندما يبدي الشخص المشتبه في ارتكابه جرمًا مقاومةً مسلحة، أو يعرض حياة الآخرين للخطر بطريقة أخرى، وتكون التدابير الأقل تطرفًا غير كافية لكبح المشتبه به أو لإلقاء القبض عليه، وفي كل حالة تطلق فيها النار ينبغي تقديم تقرير إلى السلطات المختصة دون إبطاء.

أما مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عام ١٩٩٠ فقد شدّد

على أن على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، أن يستخدموا إلى أقصى حد ممكن وهم يؤدون واجبهم، وسائل غير عنيفة قبل اللجوء إلى استخدام القوة والأسلحة النارية، ولا يحق لهم استخدام القوة والأسلحة النارية إلا حينما تكون الوسائل الأخرى غير فعالة، أو لا يتوقع لها أن تحقق النتيجة المطلوبة، في الحالات التي لا مناص فيها من الاستخدام المشروع للقوة أو الأسلحة النارية، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين مراعاة ما يلي :

■ ممارسة ضبط النفس في استخدام القوة والتصرف بطريقة تناسب مع خطورة الجرم والهدف المشروع المراد تحقيقه . وتقليل الضرر والإصابة، واحترام وصون حياة الإنسان . والتكفل بتقديم المساعدة والإسعافات الطبية في أقرب وقت ممكن إلى الشخص المصاب أو المتضرر والتكفل بإشعار الأقرباء أو الأصدقاء المقربين للشخص المصاب أو المتضرر في أقرب وقت ممكن . حينما يؤدي استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين إلى إحداث إصابة أو وفاة، فإن عليهم إبلاغ رؤسائهم بذلك فوراً .

■ على الحكومات أن تكفل المعاقبة على الاستخدام التعسفي للقوة أو الأسلحة النارية أو إساءة استخدامها من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، واعتبار ذلك جريمة جنائية بمقتضى قوانينها ولا يجوز التذرع بظروف استثنائية، مثل حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي طوارئ عامة أخرى، لتبرير أي انحراف عن هذه المبادئ الأساسية .

الأحكام الخاصة التي اقراها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا في حالات الدفاع عن النفس، أو لدفع خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للأرواح، أو للقبض على شخص يمثل خطرًا من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم، أو لمنع فراره، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل تطرفًا غير كافية لتحقيق هذه الأهداف. وفي جميع الأحوال، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تمامًا تجنبها من أجل حماية الأرواح.

في الظروف المنصوص عليها في الحالات السابقة، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التعريف بصفاتهم، وتوجيه تحذير واضح يعلن عزمهم استخدام الأسلحة النارية، مع إعطاء وقت كاف للاستجابة للتحذير، ما لم يعرضهم ذلك لخطر الموت أو الأذى الجسيم، أو ما لم يتضح عدم ملاءمته وجدواه تبعًا لظروف الحادث.

سلامة الإجراءات المتبعة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون في الحادئين

حسب إفادات رجال الأمن المشاركين في بداية الحادئين، فإن التوجه إلى المنزل من أجل التفتيش واعتقال المسلحين كان بناءً على معلومات التحقيق، وحسب إفادة المواطنين شهود العيان، فإنه لم يتم عرض إذن تفتيش أو مذكرات اعتقال أو

أمر قضائي حسب النص الدستوري ، ولم تتم مراعاة النص في قانون الإجراءات الجزائية ، حيث إن دخول المنازل وتفتيشها عمل من أعمال التحقيق لا يتم إلا بمذكرة من قبل النيابة العامة أو في حضورها ، حيث ورد في إفادة ضابط مشارك في الحادث الأول أنه توجه يوم السبت ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٩ الساعة العاشرة مساءً مع قوة من الأمن الوطني والأمن الوقائي (بناءً على معلومات التحقيق) بوجود محمد السمان ومحمد ياسين داخل منزل عبد الناصر باشا ، وفي إفادة رجل أمن آخر قال إنه بتاريخ ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٩ حوالي الساعة العاشرة مساءً كنت برفقة قوة من الأمن الوطني والأمن الوقائي ذاهبين لتفتيش عادي في دار عبد الناصر باشا ، كذلك فإن إفادة شقيق عبد الناصر لم يذكر فيها عرض مذكرة قضائية للتفتيش أو القبض ، وهذا أيضاً تكرر في الحادث الثاني .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة بعد انتهاء الأحداث ، فإنه من البديهي أن تقوم النيابة العامة بفتح تحقيق بالحادث ، وهذا ما نص عليه صراحة قانون الإجراءات الجزائية ، إلا أنه وعلى أرض الواقع لم تلاحظ الهيئة قيام النيابة العامة بدورها المتعلق بالكشف على مسرح الأحداث ومعاينة الأسلحة والمضبوطات وسماع رواية الأطراف المختلفة ومعاينة الجثث والطلب من الطب الشرعي تشريح الجثث لمعرفة كيفية الوفاة ، وقد تناهى الى مسامع الهيئة أن النيابة العامة سعت الى فتح تحقيق شامل للأحداث ، ولكن تم منعها من القيام بمهامهما ، وتم الاعتداء على النيابة من قبل رجال الأمن ، ولم يتسن التأكد من هذه المعلومات ، وبناء عليه وبتاريخ ١٦ / ٦ / ٢٠٠٩ قامت الهيئة بمخاطبة النائب العام بهذا الخصوص ، وطلبت منه ولغرض إتمام تقريرها لتقصي الحقائق السماح للهيئة بمقابلة رئيس نيابة قلميلية واخذ إفادته حول الأحداث المشار إليها .

فكان رد النائب العام بتاريخ ١٧/٦/٢٠٠٩ بكتاب مفاده عدم وجود ما يسمح لعضو نيابة عامة أيًا كانت درجته بالإدلاء بإفادته حول أي قضية أمام أي جهة كانت، كون النيابة العامة بالأصل جهة قضائية لها استقلالها التام في أداء مهامها بموجب أصول أحكام القانون.

وعلمت الهيئة من خلال إفادة كل من هدى الباشا المصابة داخل المنزل في الحادث الأول وإفادة علاء دياب المصاب داخل النفق في الحادث الثاني انه تمت مقابلة هدى بعد أن نقلت إلى مستشفى نابلس من قبل النيابة العامة، وانه تليت عليها التهم وأبلغت بأنها موقوفة على ذمة النيابة، وهذا ما حدث مع علاء دياب أيضا.

وبذلك لم يتبين ما إذا كانت النيابة العامة قد قامت بدورها بشكل كامل أم لا، وإذا لم تقم بدورها ما الذي منعها من ذلك؟ وهل قامت بإحالة الموضوع للنيابة العسكرية من اجل استكمال التحقيق أم أن النيابة العسكرية بادرت الى فتح تحقيق مستقل؟

أما بالنسبة للنيابة العسكرية فقد عقد لقاء مع وكيل النيابة بتاريخ ٢/٦/٢٠٠٩ في مقر النيابة العسكرية في قلقيلية، وحسب ما افدنا به فان النيابة العسكرية قد توجهت الى مستشفى الوكالة صباح يوم الأحد ٣١/٥/٢٠٠٩ الساعة الثامنة صباحا، وتمت معاينة جثة كل من عبد الرحمن ياسين وشاهر حنيني وحسام الرخ، وهم من أفراد القوة الأمنية، وبعد المعاينة أصدرت تصاريح دفن، وأنه خلال معاينة الجثث تبين أن جثتي عبد الرحمن ياسين وشاهر فيهما عدد من الرصاصات في أماكن مختلفة وفيهما إصابات ناتجة عن انفجار.

أما جثة حسام الرخ فقد أصيبت بالرصاص ، ومن غير المؤكد إصابتها بشظايا ، ولم يطلب تشريح الجثث من الطب الشرعي . وأفاد بأن جثث القتلى من المسلحين تمت معاينتها من قبل النيابة العسكرية في سلفيت . كما أفاد بأنه لم يتم حتى الآن معاينة مكان الحادث وبأنه في صدد إنابة جهاز الاستخبارات أو التوجه شخصيًا للمعاينة . وأكد أنه لم يسمع الشهود حتى الآن من أفراد الحي ، ولم يسمع شهادة أفراد الأجهزة الأمنية من مختلف القوات التي شاركت في الاقتحام .

وبالتالي فإنه حتى الآن ليس هناك معلومات واضحة وعلمية عن أسباب الوفاة للمسلحين ولأفراد الأمن في كلا الحادثين ، لأنه ومن دون قيام الطب العدلي بتشريح الجثث لمعرفة أسباب الوفاة ونوعية الرصاص او الشظايا او أي أسباب أخرى قد تؤدي للوفاة ومن أي سلاح أطلقت ؛ يبقى الغموض يكتنف الموضوع .

ملابسات الحادث الأول الذي وقع بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠

يتبين من خلال روايات الطرفين أنه فور دخول قوات الأمن الى المنزل وبعد صعودهم الدرج بدأ إطلاق النار ، وسقط على الفور قتلى وجرحى ، كما أن إفادة رجال الأمن الذين شاركوا في دخول المنزل تؤكد أنهم لم يبادروا الى إطلاق النار ، أما صاحبة المنزل هدى الباشا فقد أفادت بأنها وبعد دخولها من الباب الرئيسي وصعودها الدرج برفقة زوجها وعدد من رجال الأمن ، وفور دخولها من الباب العلوي شاهدت مسلحًا يقف داخل المنزل ، ولم تتمكن من التراجع للخلف ، وفجأة سمعت صوتا ورأت ضوء انفجار أطاح بأسنانها

وأوقعها على الأرض، وقالت إن الوهج جاء من الداخل من قبل المسلح الذي كان في المنزل، وأكدت أنها أصيبت من قبل من كانوا في المنزل ولكنها لا تعرف من بدأ في إطلاق النار.

ويتبين من خلال إفادة رجل أمن حُوصِر على سطح المنزل أنه سمع أصوات سماعات تطلب من المسلحين تسليم أنفسهم، وأنه سمع أن باسم الياسين جاء للتفاوض مع المسلحين.

أما إفادة هدى فقد جاء فيها أنها (سمعت صوتا من خلال سماعة يطلب من المدنيين الخروج من البيت، وأنها ردت عليهم بأنها لا تستطيع المشي، فجاء الرد من الخارج: إذا لم تخرجي فقد يكون كميننا، وأجابتهم بأنها مصابة ولا تستطيع الخروج، وكان الرد من الخارج بان احد أقرباء المسلحين سيدخل الى المنزل وسيكون وحده وطلب وقف إطلاق النار، وتفيد هدى بان رجلا دخل من الخارج وفور دخوله صدم من المشهد، وبأنه تحدث الى المسلح الذي كان في الداخل، وبان المسلح اخبره بأنه اعتقد بأن قوات الأمن هم جيش إسرائيلي، وأضافت هدى ان الرجل طلب من المسلح تسليم نفسه وطلب منه إخراجها كونها تنزف، ووافق المسلح، إلا أن الرجل خرج ولم يعد الى الداخل حيث تجدد إطلاق النار، وبقيت هي تنزف الى ساعات الصباح الأولى)

وفي إفادة بسام الياسين قال إنه (طلب منه التوسط مع المسلحين من اجل حقن الدماء، وإنه نقل إلى الموقع بعد أن كان معتقلا لدى جهاز الأمن الوقائي، ويفيد بأنه في مكان الحادث استخدم مكبر الصوت، وبأنه تحدث من خلال مكبر الصوت واخبر المسلحين بأن هناك ضمانات من الأمن الوقائي بألا يمسا بسوء

إذا سلموا أنفسهم، وانه بعد دخوله المنزل طلب من المسلحين السماح بإخراج الجرحى، ولكن وبعد دخول عسكري دون سلاح معه الى المنزل من اجل نقل الجرحى حصل إرباك وتجدد إطلاق النار وخرج بعدها من المنزل).

ولم يتبين من الإفادات ما حصل عند خروج محمد الياسين سوى إفادة هدى الباشا التي جاء فيها: (في وقت أذان الصباح استفتقت من الإغماء وكنت حينها لا أزال انزف، وشاهدت المسلح يخرج من المنزل ولم يرجع بعد ذلك، وكان معه بندقية طويلة، وبعد خروجه لم تكن هناك حركة في المنزل، وكان الظلام لم ينقشع بعد، وكنت حينها اسمع صوت احد يتألم، اعتقد انه على الدرج) وإفادة احد رجال الإسعاف التي قال فيها (على الساعة ٢ أخبرنا بوجود جثة في الزقاق، ودخلنا مشياً على الأقدام، وتم إخلاء جثة محمد ياسين، وكان على بعد ٢٠ متراً من باب المنزل، كانت الإصابات في اليد والكتف، وكان متوفى، وصلنا بعد نصف ساعة من إصابته وبعد أن قامت الأجهزة الأمنية بتجريده من السلاح).

كما ظهر على وسائل الإعلام المختلفة بعد انتهاء الحادث ودخولها المنزل أن هناك قنابل مسيلة للدموع أُلقيت داخل المنزل، كما انه وعند دخول طاقم الهيئة لمعاينة المنزل كانت رائحة الغاز المسيل للدموع ما زالت عالقة في فراش المنزل. وفي إفادة هدى تقول (تم ضرب ثلاث قنابل غاز في مطلع الفجر، تم ضرب غاز مسيل للدموع، أول واحدة سقطت عند الباب وأحسست وجهي يشتعل وأغمي علي، والثانية كانت داخل البيت، والثالثة داخل البيت بجانبني)

تبين من الإفادات التي قدمها طاقم الإسعاف أنه كانت هناك عدة محاولات من

أجل إجلاء الجرحى وإخراج الجثث من قبل الأجهزة الأمنية، إلا أنه كان يتم إطلاق النار عليهم، ويفيد أفراد الإسعاف بأن نداءات أطلقت من خلال مكبر الصوت الموجود في سيارة الإسعاف الى الجرحى في المنزل من أجل خروجهم لتقديم الإسعاف لهم، إلا أن تجدد إطلاق النار منع ذلك .

ويتبين أيضا أن إجلاء المصابة هدى تم على الساعة السادسة صباحا، أي بعد ثماني ساعات من بداية الأحداث، وتفيد هدى بأنه (دخل المنزل رجال امن كثر، احدهم قال إن المرأة تئن وقد تكون حية، وأجابه الآخر: مستحيل أن تكون حية، احرق البيت، وتقول هدى: عندها صرخت: إنني حية، ومع ذلك ألقىت قبلة حارقة إلا أنها انطفأت، وعندها صرخت بأعلى صوتي بأني لا أزال حية، وقيل لي حاولي أن تزحفي للخارج لأننا سنحرق البيت، وعندها زحفت للخارج قليلا وصاح احدهم: قد يكون بحوزتها حزام ناسف، وعند خروج قدمي من الباب قاموا بسحبي، وبعدها كشفوا عني وفتشوني وقالوا: لا يوجد معها سلاح، وارجعوا ملابسني ووضعونني على حمالة وتم نقلني في سيارة الإسعاف)

ملابسات الحادث الثاني الذي وقع بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٤

من خلال الإفادات المختلفة التي قدمت في الحادث الثاني ومع اختلاف زمنه وأشخاصه إلا أننا نجد تشابها في الملابسات، ففي هذه الحالة أيضا توجه رجال الأمن من اجل تفتيش منزل المواطن عبد الفتاح شريم، وأثناء قيام احد أفراد الأمن بإزاحة بساط وفوقه أصيص زهور اكتشف مدخل نفق مغلقا بفرشة

أسفنجية ، وعند إزاحتها أطلقت عليه النار .

ومن خلال إفادة علاء دياب احد المسلحين المتحصنين في النفق أفاد بأنه (بعد صلاة الفجر دخلنا الى المخبأ وغطينا المدخل وشعرنا بأن قوات السلطة توجد في المنزل، وشعرنا بتحركهم وشعرنا أن احدهم يقوم بإزاحة أضيض زهور عن مدخل المخبأ، وأنا توجهت إلى الصلاة ليقينا الله من سفك الدماء، وأثناء سجودي سمعت إياد القصير يقول لمحمد عطية: ادفع الفرشة لأنك طويل، فدفعها وانزاحت الفرشة وحدث إطلاق نار، ومن أطلق النار هو محمد عطية باتجاه الذي أزاح فرشة الإسفنج من الخارج، وأنا قطعت الصلاة وسمعت حوالي عشر طلقات ونحن نتبع قرارا من أميرنا محمد السمان أنه يجب أن نقاوم الاعتقال حتى الاستشهاد أو قتل الذي يحاول قتلنا)

وفي إفادة علاء: (حدث انفجار بعد إطلاق النار بعشر دقائق، حيث انفجرت قنبلة وأعتقد أنها كانت من الداخل وليس من الخارج، وامتأ المكان بالغبار والغبش، وشعرت بإصابتي ووقعت على الأرض ولم اشعر بحالي، واستفقت فوجدت دماء على وجهي ولم أسمع أحدا يتكلم، وبعد فترة سمعت أحد الموجودين يئن ويخرج أصوات ألم، أعتقد أنه محمد العطية)

وقال علاء في إفادته (قال إياد لي إن القنابل شكلها لا تنفجر، فالقنابل أصلية ولكن الصاعق عمل يدوي، وأثناء هذا الكلام صار انفجار من القنابل التي بحوزة إياد أبتلي، وكان أثناء ذلك هنالك أصوات لإطلاق النار وإطلاق النار بعيد عن الفتحة، لأنه لا يمكن أن يتم إطلاق مباشر إلى الخندق لوجود حائط عالٍ أمام الفتحة، وبعد انفجار القنبلة من الداخل لم أعد أسمع أصواتا، سواء من إياد أو محمد عطية)

وفي إفادة رجل أمن كان يقوم بالتفتيش : (أزاح رياض الإسفنج فسمعنا إطلاق نار من الداخل، حوالي مخزن كامل أوتوماتيكي، ورأيت جسد رياض يهتز من الرصاص، فزحت نفسي جانبًا ورأيت بعض الرصاص يصطدم بالجدار بعد أن يخرج من ظهره، وعند انتهاء الرصاص رأيت جسد رياض يهدأ وكان فارق الحياة، وسمعت صوت انفجار قنبلة يدوية داخل الفجوة، وبعد أن قفزت إلى باب المخزن المجاور بلحظات سمعت صوت انفجار قنبلة يدوية أخرى داخل الفجوة وبعدها انسحبنا جميعًا)

والدة محمد عطية أفادت بأنه (تم ضخ المياه عليهم ثم إطلاق النار، حيث توجد رصاصة برأس محمد ورصاصة بالصدر، ويده اليمنى مبتورة، وادعاء الأجهزة الأمنية بأنه قام بإلقاء قنبلة هذا غير صحيح، لأن يده بيضاء ولا يوجد عليها أي سواد أو آثار للدخان، ولو أطلق هو القنبلة لكانت يده سوداء، كما ترجح بأنه تم إغراقه بالماء والغاز)

وفي هذه الحادثة أيضا كان هناك تدخل من قبل أهالي المسلحين، وجاء في إفادة والدة علاء ذياب : (توجهنا إلى مكان الحادث من تلقاء أنفسنا دون استدعاء من أجهزة الأمن، وذلك حتى نعرف ماذا يحدث، ولعلنا نقتنع جميع المحاصرين بتسليم أنفسهم ومن بينهم ابني علاء، وعند دخولنا إلى المكان المحاصر كان الوضع هادئا، ولم يكن هناك إطلاق نار، وأفادنا رجال الأمن بأنهم سيعملون على التنسيق للدخول إلى المكان وتأمين المكان، وعند ذلك أحضروا مكبر صوت وحضر إلينا ضابط يدعى أبو محمد ورافقنا.

وقد بقي أبو علي والد علاء ولم يرافقنا بسبب حالته الصحية، وقد سرنا تقريبًا

من ٤٠ إلى ٥٠ مترا، وقد حضر ضابط آخر لا أعرف اسمه وقال لنا إن المكان خطير ويحتمل أن يحدث إطلاق نار ونحن نتحمل مسؤوليتكم، ولكن قلت له أنا بتحمل المسؤولية وأريد أن أوجه رسالة للشباب، وكنت ما زلت غير متأكدة من وجود ابني مع الشباب المحاصرين، ثم قال أحد الضباط: تذهب والدة علاء وحدها، ولكن أبنائي رفضوا ذلك وذهبوا معي إلى داخل البيت، وكان ما زال الوضع هادئا ولا يوجد إطلاق نار وقد لاحظت تكسير الزجاج في المكان وقد أحضر الضابط لي مكبر صوت وقال لي: نادي، وقد أخذت السماعة وقلت: "السلام عليكم أنا أمك يا علاء، إذا أنت موجود هنا الله يرضى عليك"، وقلت له: إخوتك وأبوك موجودون هنا وقدّر وضعنا، ثم توقفت ولم أسمع أي رد واخذ ابني علي السماعة ونادى على علاء، وقد ناشد أيضا الضابط أبو محمد المحاصرين وقال: "والله يا علاء لو تطلع لأغديك مع أمك"، حيث إنني لم أشاهد شيئا ولم أكن أعلم أن ذلك بيت، فهو مدخل مخزن.

وقد حاول عم علاء واسمه عصام أن ينادي بمكبرات الصوت وكان المكان مليئا بأفراد الأجهزة، وكنا نحاول أن ندخل، وسألت الجندي: أين؟ فأشار إلى الأسفل وقد رأيت جنديا على بسطة الدرج، رأس الجندي غير مرئي، وهناك وبنفس هذه اللحظة حدث إطلاق النار، ولم أتمكن من معرفة مصدر إطلاق النار، ولاحظت رصاصا على الأرض، وعندما رجعنا كان الجنود مستعدين لإطلاق النار، وقال لهم الضابط أبو محمد ألا يطلقوا النار إلا بعد أن يخرج أهل علاء من المكان، ثم عدنا إلى المكان وطلب أبو محمد مني أن ألبس درعا واقية فرفضت ذلك، وقدم لي وعدا وتعهد أن لا أحد يمس علاء إذا سلم نفسه وقال لي خذي مسدسي ورفضت ذلك، وعندما حاولنا حدث إطلاق نار وذلك في المرة الثانية ولا أعلم مصدر إطلاق النار، وبعد ذلك طلب منا الضابط أن

ترك المكان لوجود خطر علينا وخرجنا من المكان أنا واحمد وأبو علي وبقي علي وباقي أقاربنا في المكان، وقد ذهبنا إلى البيت وانتظرنا هناك

وقال علاء في إفادته: (قال لي إياد أبتلي إن أمك موجودة وصوتها خارج المخبأ وكان عندي مضاعفات من الإصابة وصرت أفتح فمي من أجل فتح أذني فسمعت صوت أمي بالسماعة تقول: أنا أمك يا علاء، وأنا خفت على أمي، وعندما شعرت أن صوتها قرب أكثر أطلقت عدة عيارات لمخرج المخبأ وكان هدفي إبعاد أمي لكي لا تتأذى)

أما والدته محمد عطية فقد أفادت بأنه (لم يطلب منا من قبل الأجهزة الأمنية أن نناشد أبناءنا ومنعونا من ذلك ورفضوا رفضًا باتًا أن يكون لنا تدخل)

أما إفادة عصام علي ذياب عم علاء فقد قال فيها: (ذهبت إلى المكان المحاصر فيه المجموعة المطلوبة لأجهزة الأمن، عند وصولي إلى مكان الحادث وجدت الكثير من أجهزة الأمن المسلحين يملأون الشارع، ومن ثم وصل والد علاء ووالدته وشقيقاه علي وأحمد، وانفقنا مع قائد الحملة وهو من الأمن الوطني على أن ندخل لنحاور علاء للخروج سالماً هو ورفاقه. في البداية تمت مخاطبة المحاصرين بواسطة مكبر للصوت من قبل نائب قائد منطقة قلقيلية، وكان يقول لهم يا علاء هنا أمك وإخوتك وعمك والذك في الخارج وهم يريدون أن يتحدثوا معك ونحن نضمن لك إن خرجت وسلمت نفسك أنت ورفاقتك نضمن أن لا يمسك احد بسوء وأن تحاكموا محاكمة عادلة، ونعدك أن تتناول الغداء مع والدتك في منزلك.

وكل هذا ولم يستجب أحد أو يرد على النداء، وبعد ذلك استلمت أنا مكبر الصوت وسلطت مكبر الصوت وقلت: يا علاء أنا عمك فوق البسطة وكنت أقرب واحد إلى مدخل المخبأ، وكانت أم علاء تبعد عني حوالي مترين ويجانبها أحمد وعلي أولاد أخي وتواجد مصدر هناك، وكان نائب قائد المنطقة قرب أم علاء، وفجأة بدأ إطلاق نار كثيف أوتوماتيكي وأعتقد أنه سلاح واحد من داخل المخبأ، ولم يرد عليه أحد من الخارج فاندفع الجميع هارين وبقيت أنا واقفا على البسطة من هول المفاجأة، حيث لم أتوقع أن يتم إطلاق النار علينا من قبل المطلوين لان المتواجدين هم أنا وزوجة أخي أم علاء وأولاد أخي إخوة علاء، وكل هذا ولم يرد علينا من المطلوين احد بأي كلمة، وخلال هذه الفترة كنا نتناوب في مخاطبة المطلوين حيث قالت أم علاء: يا علاء أنا أمك ونريد حقن الدماء، وكذلك أخوه علي قال: يا علاء أنا أخوك اطلع ومعنا وعود بأن لا تمس بسوء أنت ومن معك)

في هذه الحادثة أيضا تم استخدام الغاز المسيل للدموع واستخدمت المياه والغاز، وحسب إفادة علاء قال: (قبل حضور أمي ضخوا علينا الماء وكنت جالسا، ووصل الماء لغاية صدري أي بارتفاع حوالي ٥٠ سم، وأيضا حصل أن شممت رائحة غاز طعام وبعدها شممت رائحة مسيل دموع وكانت قوية، ولقيت قطعة قماش ووضعتها على وجهي)

وفي إفادة والدته محمد عطية قالت: (لاحظنا أفراد الأجهزة الأمنية يقومون بإدخال عجلات (كاوتشوك) تم حرقها بداخل البناية المتواجد فيها ابني، كما تم إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، كما تم إدخال جرار غاز الطهي بالإضافة إلى صهاريج مياه كانت متواجدة حول البناية)

ويتبين في هذه الحادثة أن إجلاء المصاب علاء كان من قبل الدفاع المدني ، حيث يفيد علاء : (رأيت كشافا يضيء علينا فعرفت أن العملية انتهت وخفت أن يقتلوني ، ولم أستطع الكلام لأن حلقي ناشف فشربت من الماء الموجود وقلت بصوت خافت : أريد أن أسلم نفسي ، وسألني إذا معي حزام أو سلاح فقلت لا يوجد ، فقال لي عليك الأمان وارفع يديك ، ورفعوني وسحبوني على الحماله ووضعوا قيودا بيدي وأخذوني إلى المستشفى ونظفوا جروحي وسكروها ونقلوني إلى رام الله للأمن الوقائي ، وكان يزورني طبيب ثم حولوني إلى المستشفى في العناية المكثفة وقدموا لي العلاج)

مدى الالتزام بقواعد استخدام القوة أثناء الحادئين

يتحتم على رجال الأمن احترام حق المواطنين في الحياة والسلامة الجسدية ، ولكن وحسب القواعد الدولية وبوجود ضرورة قصوى وفي حال تعرضهم للخطر المحدق يجيز لهم استعمال القوة للحفاظ على حياتهم : (يشترط ان يكون استعمال السلاح بالقدر الضروري لدفع مقاومة الأشخاص ويشترط أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الاعتداء)

ومن الواضح أن تعرض رجال الأمن الى إطلاق النار يضعهم في موقف الدفاع عن النفس بعد أن سقط منهم جرحى وقتلى ، كما أن استخدام الأسلحة النارية ضدهم دفعهم للرد بالمثل (ويمنع استخدام القوة والأسلحة النارية إلا حيث تكون الوسائل الأخرى غير فعالة او حيث لا يتوقع لها أن تحقق النتيجة المطلوبة) ويتبين من خلال الإفادات المختلفة انه كان هناك محاولات من رجال الأمن

لإنهاء الموقف دون استخدام القوة، ومن خلال التفاوض، وتدخل أيضًا عم احد المحاصرين لإقناعه ولم تجد هذه المحاولات نفعاً (ممارسة ضبط النفس في استخدام القوة والتصرف بطريقة تناسب مع خطورة الجرم والهدف المشروع المراد تحقيقه) كما انه وحسب الروايات المختلفة فقد استمرت الأحداث لأكثر من ثماني ساعات، ولم يقيم المحاصرون بتسليم أنفسهم، ما يبين انه لم تكن هناك نية للاستسلام. (تقليل ما أمكن من الضرر والإصابة وصون واحترام حياة الإنسان)

كما أن استخدام الغاز المسيل للدموع دليل على بذل جهود من قبل رجال الأمن لتلافي استعمال الأسلحة النارية، كما يبدو أن التدابير الأخرى قبل استخدام القوة النارية لم تصل الى نتيجة وبقي المحاصرون على موقفهم (التكفل بتقديم المساعدة والإسعافات الطبية في اقرب وقت ممكن الى الشخص المصاب او المتضرر)

كما يبين أن هناك جهوداً بذلت من قبل رجال الأمن ومن قبل طواقم الإسعاف من اجل إجلاء الجرحى، ولكن استمرار إطلاق النار من قبل المسلحين أعاق عمليات الإسعاف ولم يتمكن الإسعاف من إجلاء المصابة هدى حتى الساعة السادسة صباحاً. (التكفل بإشعار الأقرباء او الأصدقاء المقربين للشخص المصاب او المتضرر في اقرب وقت ممكن) (يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون إبلاغ رؤسائهم حيثما أدى استخدام القوة والأسلحة النارية الى جرح او إصابة شخص ما) لم يتسنَّ معرفة ما إذا تم إبلاغ الأهالي بالنسبة لجميع القتلى والمصابين؟ ولم يتسنَّ معرفة ما إذا تم إبلاغ قادة الأجهزة في جميع الحالات.

النتائج:

- ١ . لم يتم اتباع إجراءات القبض والتفتيش القانونية من قبل الأجهزة الأمنية فيما يتعلق باستصدار مذكرات التفتيش والقبض من قبل النيابة العامة في الحادثين، ومع أن الأجهزة الأمنية تبرر ذلك بأن المرجعية هي النيابة العسكرية، إلا انه لم يصدر عن النيابة العسكرية ما يفيد بأنها كانت على علم بما يجري .
- ٢ . التزمت الأجهزة الأمنية بصفقتها ضابطة عدلية بمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في الحادثين، حيث إن استخدامها للقوة وللأسلحة النارية جاء متوافقا مع ما جاءت به القواعد الدولية المتعلقة بالموضوع .
- ٣ . التزمت الأجهزة الأمنية بصفقتها ضابطة عدلية بالمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في الحادثين، حيث كانوا في موقف الدفاع عن النفس عندما أطلقت عليهم النار ما أدى الى قتل وجرح عدد منهم .
- ٤ . التزمت الأجهزة الأمنية بمحاولة إنهاء الموقف من خلال التفاوض واستخدام وسائل غير مميتة مثل الغاز المسيل للدموع .
- ٥ . حاول رجال الإسعاف القيام بعملهم وتقديم المساعدة لمن يحتاجها، إلا أن استمرار تبادل إطلاق النار حال دون ذلك .
- ٦ . لم يتم اتباع الإجراءات الكاملة من قبل النيابة العامة والنيابة العسكرية فيما

يتعلق بالتحقيقات حول الحادثين ، حيث لم يثبت ما يفيد بالتقيد بنصوص قانون الإجراءات الجزائية فيما يتعلق بمباشرة النيابة العامة التحقيق فور علمها بالأحداث ، واستعانتها بالطبيب المختص وغيره من الخبراء لإثبات الحالة ، او استلامها للمضبوطات ووضعها في حرز مغلق ، وسماع الشهود من جميع الأطراف .

التوصيات:

- ١ . على الأجهزة الأمنية التقيد التام بإجراءات القبض والتفتيش أثناء تنفيذها مهامها .
- ٢ . استصدار المذكرات من النيابة العامة صاحبة الولاية العامة .
- ٣ . ألا تقوم الأجهزة الأمنية بمهمة التحقيق ، حيث انه اختصاص أصيل للنيابة العامة .
- ٤ . مصادقة الجهات المختصة على مدونة قواعد إطلاق النار من قبل المكلفين بإنفاذ القانون .
- ٥ . تمكين النيابة العامة من القيام بدورها في فتح تحقيق شامل في الأحداث المذكورة وإعلان نتائج التحقيق .

الإفادات والروايات من الأطراف المختلفة حول الحادث الأول

إفادة هدى دياب محمد باشا (صاحبة المنزل)

يوم السبت ٣٠/٥/٢٠٠٩ حوالي الساعة ٩:٣٠ أو ١٠ خرج زوجي من المنزل بعد أن نادى عليه زوجته أخيه من أجل إصلاح أنبوب المياه، فخرجت بعدها من المنزل وتبعته فرأيت عساكر يركضون في الشارع وكانوا مسلحين وأكثر من ١٥ بكثير، ولأن الشارع مغلق من جهتنا سألتهم: إلى أين أنتم ذاهبون؟ حينها دخل بعضهم إلى بيت مهجور فتجمع على الباب عدد من أهل الحي، عندها أطلقوا النار بالهواء طلقة واحدة، فخرج زوجي من منزل أخيه عندما سمع الطلقة وبعد صدور الطلقة سقطت من الخوف بنت صغيرة واقفة بجانبني على الأرض، وعندها صرخت عليهم: حرام عليكم، فقاموا بسؤالني: أين صاحب هذه الدار؟ وكانوا يتحدثون عن دارنا، فقلت لزوجي إنهم يريدونك، فذهب معهم زوجي إلى جنب، وعاد وقال لي: أعطني مفتاح الدار، فقلت لهم: لي أشياء خاصة يجب أن أدخل إلى البيت قبلكم.

دخلت أنا وزوجي والعساكر خلفنا، فقام واحد منهم بشد زوجي، فقال له زوجي: أنا مريض لا تشدني، وكنا حينها نصعد على الدرج في الأول أنا وخلفي زوجي، وكنت أمسك بيد زوجي والعساكر خلفنا، وكان عددهم ٣

عساكر معنا على الدرج، وفي نصف الدرج حاول احدهم أن يضرب زوجي بالبنديقية، فقلت له: (حرام عليك ليش بدك تضربه؟) وأكملنا صعود الدرج.

ولما دخلت البيت رأيت رجلا مسلحا أمامي ودون أن يكون لي مجال أن اصرخ أو أن أرجع إلى الخلف، ولم أعرفه ولم أرَ ملامحه، وعندها سمعت صوتا ورأيت ضوئا وانفجارا، فسقطت أسناني ووقعت على الأرض وأحسست عندها بأن شيئا لمع بوجهي وأصابني منها إصابات في يدي وصدري وبطني. وقد كان الباب مفتوحا رغم أنني كنت قد أغلقته ووهج الانفجار جاء من الداخل من المسلح الذي بالمنزل، رغم أنني كنت خرجت عند أذان المغرب ولم يكن أحد في البيت، وإصابتي جاءت ممن كان داخل المنزل، ولم أعرف من بدأ بإطلاق النار، وبقيت ملقاة خلف الباب السحاب.

وعندما أفقت من الإغماء رأيت عند الباب أرجلا ممددة فصرت أنادي على زوجي، ورفعت رأسي وشاهدت أرجل زوجي وبعدها شاهدت المسلح وهو رجل طويل وقد كان حينها يعرج فسألته: من أنت؟ وكان معه سلاح ولم يرد وقال لي: أسكتي، وخرج من المنزل إلى الدرج وعاد ودخل.

وكنت حينها يغمى علي وأعود واستفيق، وأثناء ذلك كنت أسمع سماعة تنادي إذا كان هناك مدنيون فليخرجوا، وأخذت أصرخ: أنا لا أستطيع المشي، وردوا علي: إذا لم تخرجي فقد يكون كميننا، وقلت أنا مصابة ولا أستطيع حتى الزحف، وردوا علي: إذا كان كمين فسيحدث شيء سيئ، وبعدها سمعت سماعة أخرى تقول إن قريب أحد المسلحين سيدخل وحده، ولم يكن هناك إطلاق نار، فدخل الرجل، وعندما شاهد الوضع دهش وأخذ يصرخ، وكان

عندها يسود الظلام وسمعت المسلح يسأل: (هؤلاء يهود أم عرب؟) وعاد المسلح يقول: ظننت أنهم يهود، فرد عليه الرجل وقال له: سلم نفسك، وقال له: هذه المرأة تنزف أحضر حمالة وخذوها.

وكنت حينها أحس أنني انزف من جميع أنحاء جسمي، وبعدها خرج الرجل ولم يحضر لا حمالة ولا إسعافا، وعاد إطلاق النار وكنت حينها أسمع أصواتا، وكانت أصوات طائرات في السماء من كل الاتجاهات. وكنت أغيب عن الوعي وأعود وأصحو وسمعت الأذان الأول والثاني وأنا أنزف، وبعدها خرج المسلح ولم يرجع وكنت أسمع صوت أقدامه على الدرج، عندما خرج كان يحمل معه بندقية طويلة وكنت أثناء ذلك أدفع بأقدام زوجي ولم يكن يتحرك، وبعد خروج المسلح لم يكن هناك حركة بالبيت وكان ظلام شديد وكنت أسمع أنين شخص أعتقد أنه كان على الدرج، وبعد خروج المسلح كان إطلاق النار من الخارج ولم يكن من الداخل.

وفي بداية إصابتي سمعت أحدا يتلو الشهادة، ورأيت المسلح الطويل الذي كان يلبس بصطارا وعلى صدره جعبة، وفي وقت لاحق تم ضرب ثلاث قنابل غاز بعد نزول المسلح، وعند ضرب الغاز كان بداية الصباح أول قنبلة سقطت عند الباب وأحسست بوجهي يشتعل وأغمي علي، الثانية كانت داخل البيت والثالثة أيضاً داخل البيت بجاني، وأصبت برجلي عند وجه الصباح حيث شاهدت شيئا دخل من الشباك وضرب بالحائط ونزل علي وحرق رجلي وانطفأ من الدماء المحيطة بجسمي.

وعند دخول العساكر كانوا كثيرا، أحدهم قال: هناك واحدة في البيت تتن قد

تكون حية، ورد عليه الآخر: مستحيل أن تكون حية، فقال أحدهم للآخر احرق البيت، فصرخت وقلت: تريدون أن تحرقوني وأنا حية؟! فقال أحدهم: احرقها فقلت: حرام عليكم، وعندها ضربوا قبلة حارقة وانطفأت فصرت أصبغ، فقالوا لي: إذا أنت حيه ازحفي واخرجي من البيت وإذا لم تخرجي سنحرق البيت، وصرت أزحف قليلا، وعندها قال احدهم: قد يكون معها حزام، وكانت حينها رجلي قد خرجت من الباب السحاب فقاموا بسحبي إلى الخارج على بسطة الدرج وكشفوا عني وفتشوني وقالوا: لا يوجد معها شيء، وارجعوا ملاسبي ووضعوني على الحماله وأنزلوني على الدرج وأدخلوني إلى الإسعاف.

إفادة المواطنة نهاد أمين ذيب باشا

نهاد أمين ذيب باشا وعمرها ٤٤ سنة وهي زوجة عبد الحليم باشا شقيق عبد الناصر باشا صاحب المنزل الذي حصلت فيه الأحداث، وأفادت السيدة نهاد بأنهم كانوا يجلسون في الزقاق أمام منزلهم بعد صلاة العشاء مباشرة حوالي الساعة ٩:٣٠ عندما حضرت قوة وبأعداد كبيرة من الوقائي، وطلبت الدخول إلى منزل عبد الناصر، وكانوا يطلقون النار في الهواء بمجرد دخولهم الزقاق وأجبروا عبد الناصر على فتح باب منزله، وقد قام بالفعل بذلك حيث دخل عبد الناصر بداية للبيت ووراء زوجته هدى وبعدها ٦ مسلحين من الأمن الوقائي، ونحن أجبرونا على دخول المنزل وإغلاق الباب وعدم النظر من الشبايك، وبالفعل دخلنا وبدأت عملية إطلاق النار ولم نعرف ماذا يجري داخل المنزل إلا من خلال ما كنا نسمعه على التلفاز.

بدا أن المطاردين من حماس دخلوا للبيت من المقبرة التي تقع خلف البيت، ودخلوا إلى الطابق الأول المهجور ثم صعدوا إلى منزل عبد الناصر ونحن نعرف أنه لم يكن هناك مطاردون مسبقًا في البيت .

إفادة عبد الحليم هاشم محمد باشا

أنا عبد الحليم هاشم محمد باشا من سكان مدينة قلقيلية، والأخ الأكبر لصاحب المنزل الذي وقع فيه حادث الاقتحام الذي راح ضحيته ستة أشخاص من مدينة قلقيلية .

بتاريخ ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٩ وفي ليل السبت كنا نجلس أمام منزلي في حي كفر سابا، حيث إن منزلي يقع مقابل منزل أخي عبد الناصر باشا الذي قتل في الحادث، وكان يجلس معي أخي عبد الناصر باشا وزوجته هدى باشا وزوجتي وبناتي وأولادي عندما حضرت إلينا قوة من الأجهزة الأمنية وهي مسلحة وبعضها يلبس الزي العسكري والبعض الآخر يلبس الزي المدني ومعهم أسلحة أوتوماتيكية . تقدم إلينا أحدهم وسأل عن صاحب منزل أخي، وقال إنه يريد أن يفتش المنزل، وقالت لهم زوجة أخي إنه لا يمكنهم دخول المنزل قبل أن تحصل هي على بعض أشياءها الخاصة مثل مصاغها الذهبي، وفعلا توجهوا إلى المنزل وفتحوا الباب الرئيسي ودخل أخي أولهم تم تبعته زوجة أخي وتبعهما عدة أفراد من الأجهزة الأمنية، وعندما صعدوا إلى الدرج بدأنا نسمع أصوات رصاص بكثافة، ثم أمرونا أن ندخل إلى المنزل ووضعونا في غرفة واحدة وطلبوا منا ألا نرفع رؤوسنا خشية إصابتنا بالرصاص، وفعلا بقينا منبطحين أرضًا. وفي حوالي الساعة

الثانية صباحًا سمعت صوت سماعات تطلب من الجرحى الخروج لنقلهم إلى المستشفى .

إفادة احد رجال الأمن المشاركين في العملية

في يوم السبت ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٩ الساعة العاشرة توجهت مع قوة من الأمن الوقائي وقوة من الأمن الوطني بناءً على معلومات التحقيق بوجود محمد السمان ومحمد ياسين داخل منزل عبد الناصر الباشا . دخلنا إلى الزقاق الذي فيه منزل عبد الناصر الباشا وكانت مجموعة من النسوة أقدرها بخمس ومعهن صاحب المنزل عبد الناصر وأخوه عبد الحليم ، وكان عددنا لا يتجاوز العشرين في محيط المنزل وأمامه .

وفور وصولنا وسؤالنا عن صاحب المنزل بدأت النسوة تلعن وتصرخ على السلطة وشعرنا أنهن يردن إسماع من في الداخل ، فطلبنا الدخول إلى المنزل ولكنهم رفضوا وسألناهم : هل يوجد أحد في المنزل؟ فقالوا: لا يوجد أحد ، فطلبنا الدخول فادعوا أن المفتاح مفقود ، واستمر البحث عن المفتاح ثلث ساعة ، وبعد ذلك طلبت الدخول وحدها ورفضنا ذلك ، فطلبت الدخول بشرط أن يرافقها واحد فقط ورفضنا ذلك ، ومن ثم دخلنا ودخل في البداية عبد الناصر وزوجته هدى وتبعهما على الدرج ٦ أفراد من الأمن ثلاثة منهم وصلوا إلى الدرج العلوي وهم اثنان من الأمن الوقائي وواحد من الأمن الوطني ، وفجأة سمعت إطلاق نار كثيفا وسريعا ولحظيا وانفجارا ، ووصل اللهب للأسفل وخرجت ووقفت خارج الباب السفلي .

إفادة أحد أفراد القوة الذين صعدوا إلى سطح المنزل طيلة العملية

بتاريخ ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٩ حوالي الساعة العاشرة كنت برفقة قوة من الأمن الوقائي والأمن الوطني ذاهبين لتفتيش عادي في دار عبد الناصر الباشا، ووجدنا مجموعة من النساء ومعهن عبد الناصر وعبد الحليم أخوه، وبدأت النساء في السب والشتم وطلبنا الدخول إلى منزل عبد الناصر للتفتيش وحاولوا تأخيرنا لمدة عشرين دقيقة، ثم دخلنا في البداية عبد الناصر وزوجته ثم تبعهما أفراد من الأمن الوطني والوقائي عددهم ستة وكنت أنا أتبعهم، وعند وصولنا إلى البسطة التي تؤدي إلى الدخول إلى الشقة صعدنا أنا واثان أحدهما من الأمن الوقائي والثاني من الأمن الوطني إلى الدرج العلوي.

وقبل وصولي إلى البسطة العلوية سمعت إطلاق نار كثيفا وانفجارا، وشعرت بضغط قوي فصعدت إلى البسطة العلوية ووصلنا إلى السطح، وأثناء الانفجار نظرت خلفي فوجدت عبد الناصر ملقى على الأرض (صاحب المنزل) ورأيت أبو الطيب أيضًا ملقى على الأرض، وصعدنا على السطح وبقينا هناك وبعد فترة بسيطة توقف الإطلاق، وكنا نسمع حركة داخل الدار وكنا نسمع صوت جهاز إرسال «مخشير» ولم يكن أحد يعلم بوجودنا على السطح، ولم يكن معنا جهاز إرسال أو جوال، حيث كان جوالي على الشاحن ولم يطلب مني أحد عدم حمل الجوال.

وكنا نسمع أصوات السماعات من الأسفل تطلب من الذين في الداخل تسليم أنفسهم، وسمعت السماعات تنادي أن بسام الياسين جاء للتفاوض مع المحاصرين لتسليم أنفسهم. واحد من اللذين كانا معي على السطح كان

مصابا برجله ولم يشعر بالإصابة إلا بعد الساعة الثانية عشرة، وكانت عبارة عن رصاصة مرتدة. حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف بدأت أسمع صوت صراخ امرأة، كانت تقول مرة يا رجلي ومرة يا يدي ومرة تشتم وتسب على السلطة، ثم شعرت بقدوم سيارة الإسعاف من المنادة عبر مكبرات الصوت يطلب منها النزول إلى سيارة الإسعاف، وسمعت صوت إطلاق نار من داخل المنزل، وسمعت أحد رجال الأمن ينادي دون سماعات ويقول: إذا أصيب الطبيب وإذا كانت خدعة جرح المرأة سيكون دم الدكتور برقابكم.

إفادة بسام ياسين عم محمد ياسين

لا يريد التوقيع

لا يريد ذكر اسمه

أنا بسام ياسين (٤٣ عاما) عم المرحوم محمد ياسين الذي قُتل في أحداث قلقيلية الأولى وأنا معتقل لدى الأمن الوقائي في قلقيلية منذ حوالي ثلاثة أسابيع.

في ٣٠/٥/٢٠٠٩ وحوالي منتصف الليل استدعاني مدير جهاز الأمن الوقائي في قلقيلية وحدثني بما جرى بمحيط منزل عبد الناصر الباشا، وقال لي إن قوة من الأمن تحيط بالمنزل وإن مطلوبين للسلطة منهم محمد ياسين ابن أخي داخل المنزل، وقال أيضا إننا كسلطة لا نريد إراقة الدماء ونريد مساعدتك أي أنه يريد مساعدتي لحقن الدماء، وذلك بالذهاب هناك لإقناع ابن أخي ومن معه لتسليم أنفسهم حيث كان مع ابن أخي أيضًا محمد السمان.

ذهبت إلى هناك برفقة قوة من الأمن ولم أكن مكبل اليدين ، ووجدت في الشارع المطل على زقاق منزل عبد الناصر الباشا عددا كبيرا من قوى الأمن وسيارات الإسعاف . أعطوني سماعة لأتحدث بها لمن في داخل المنزل ، وفعلا بدأت أناديهم وأعرف على نفسي وسمعت صوتا من الداخل يرد ، وبدأت أقول لمن بالداخل : أنا بسام الياسين أنا عمك يا محمد ، وقلت إنه يوجد ضمانات من الأمن الوقائي أنه ما يمسكم أحد بسوء إذا سلمتم أنفسكم وإحنا دم واحد وشعب واحد وحكيت اللي الله قدرني عليه والصوت من الداخل قال لي تعال .

دخلت من باب المنزل الرئيسي واقتربت من مطلع الدرج وبدأت أنظر إلى أعلى والمكان كان معتما ولا أميز شيئا وحكيت لمن يقف بأعلى الدرج جاه الله عليك فقال لي تقدم وطلب مني وضع السماعة وأنا لم أستطع التمييز إذا كان محمد ياسين الذي كان بأعلى الدرج لأن الظلام شديد ولكنه ميزني وعرفني من صوتي ، وعندما صعدت الدرج لقيت ثلاث جثث على الأرض أو جرحى ولكن لا حراك لهم ، وأنا شكيت أن تكون إحدى الجثث لا يزال صاحبها على قيد الحياة وميزت أحدهم يلبس اللباس العسكري ، وعندما وصلت إلى البسطة العلوية كنت أسمع صوت امرأة تئن وتستغيث وتتألم ، حاولت أن أساعدها ولكني لم أستطع لأنني كنت مرتبكا كثيرا وكانت المرأة ملقاة خلف الباب الرئيسي للشقة من الداخل والجثث من الخارج .

طلبت من محمد الياسين أن أطلب مساعدة لنقل الجرحى ، فقال لي خلي واحد فقط يحضر معك فعدت إلى أسفل وطلبت مساعدة لنقل الجرحى حيث قلت لهم إن هنالك جثثا . فصعد معي رجل بلباس عسكري ولكن غير مسلح حسب ما رأيته ، وصعدنا إلى أعلى وعندما رأى المنظر ارتبك ولم يعد يقوى على عمل

شيء، فعدنا إلى أسفل وبدأ إطلاق النار ولم أحدد من أين جاء إطلاق النار، ثم عدت إلى الزقاق وخرجت منه وهذه العملية كلها مكثت حوالي نصف ساعة تقريباً، منها حوالي ٧ دقائق داخل المنزل أول مرة، ولما عدت لم أمكث إلا دقائق قليلة ولا أستطيع تقدير الوقت وهذا كله تقريباً، ودخولي إلى المنزل كان حوالي الساعة الواحدة صباح يوم الأحد تقريباً وعدت ولم أر شيئاً آخر، وكانت معاملة قوى الأمن جيدة لي.

إفادة ضابط إسعاف في الهلال الأحمر بقليلية

حوالي الساعة ١١ مساء يوم ٣٠/٥/٢٠٠٩ تم الاتصال بنا من أجل إخلاء جرحى في موقع حي كفر سابا بقليلية، وتوجهنا فوراً إلى مكان الحادث في سيارتي إسعاف، ومن الساعة ١١ إلى الساعة ٢ لم نقرب من المكان، وعلى الساعة ٢ أخبرنا بوجود جثة في الزقاق ودخلنا مشياً على الأقدام، وتم إخلاء جثة محمد ياسين، أخلينا جثة محمد ياسين وكان على بعد ٢٠ متراً من باب المنزل كانت الإصابات في اليد والكتف وكان متوفى، وصلنا بعد نصف ساعة من إصابته وبعد أن قامت الأجهزة الأمنية بتجريده من السلاح وتم الطلب من الأجهزة الأمنية مرافقتنا في الإسعاف، كان معنا أحد أفراد الوقائي السيد (ف) وقد تم توجيه أمر لنا بالتوجه إلى قيادة المنطقة، وأثناء سير سيارة الإسعاف تمت ملاحقتنا من سيارات مدنية، وطلب منا التوقف وطلب منا السيد (ف) أن نستمر في المسير وعند مقر الأمن الوطني طلب منا من قبل الحاجز إنزال الجثة.

وبعد نزولنا من السيارة قام أحد أفراد الأمن الوطني ملقب السيد (ر) أطلق النار على سيارة الإسعاف وأخبرنا فيما بعد انه أطلق النار على سيارة الإسعاف.

وحضر الأمن الوقائي مع الأمن الوطني وتم فتح السيارة وشاهد الجثة وبعدها طلب منا الصعود إلى السيارة، وتمت مرافقتنا من قبل الأمن الوقائي، وصلنا مقر الأمن الوطني وتم طلب سيارة إسعاف أخرى بسبب إصابة العجل، وتم نقل الجثة إلى سلفيت .

عدنا إلى مقر الهلال وتوجهنا في سيارة أخرى، وعند وصولنا أخبرنا أن هناك مصابة في الداخل ورفضنا الدخول وحدنا فتم توجيه أمر عسكري وتم الرجوع بالإسعاف إلى الزقاق بأوامر من الأمن الوطني، وتم أمرنا بالتوجه الى المنزل وأخذنا بالنداء إلى من في المنزل بأننا من الإسعاف واستعملنا مكبرات الصوت من قبل الزميل سائد وطلبنا من الجرحى الخروج .

ولم يخرج أحد وبعد ٥ دقائق غادرنا المكان إلى آخر الزقاق وطلب منا مرة أخرى الذهاب إلى باب المنزل ورفض قائد المنطقة دخول الخدمات الطبية معنا بحجة أن الخدمات الطبية عسكرية ورفض دخول الخدمات .

وصلنا في الإسعاف إلى باب المنزل وبعد ٧ دقائق من النداء لم يخرج أحد .

وبعد ذلك سمع ٣ طلقات وبعدها اشتد إطلاق النار، وكنا أثناء ذلك في الإسعاف على باب المنزل .

عند ذلك غادرنا المكان إلى بعد ٢٠٠ متر، كانت الساعة حوالي الخامسة صباحًا، وبعد ذلك دخلت الخدمات الطبية، وقام الأمن الوطني بإخلاء من كان في المنزل، كانت الساعة حوالي السادسة صباحًا، وعدنا إلى باب المنزل فقام رجال الأمن بإخراج المصابة هدى من المنزل وتم إدخالها سيارة الإسعاف .

كانت مصابة في اليد اليسرى وهناك دماء، فقمنا بتقديم الإسعاف، كانت رصاصة في الكتف ورصاص في الأقدام وتم أخذها إلى المستشفى الحكومي درويش نزال، وكان أحد أفراد الوقائي السيد (س) معنا في الإسعاف وبعدها عدنا إلى الموقع وشاهدنا إخراج جثة محمد السمان وتم نقله في سيارات الخدمات الطبية .

أفاد ضابط الإسعاف عند سؤاله عن موضوع إحضار الأقارب إلى الموقع فقال ما بين الساعة ١٢ والساعة الواحدة تم إحضار بسام ياسين ابن عم أو عم أحد المسلحين، ولا أعلم ماذا حصل معه، وشاهدت إحدى النساء قادمة من أجل إخلاء ابنتها من أحد المنازل القريبة ولم تستطع الاقتراب . وشاهدت إخراج محمد السمان، وقامت وحدة هندسة المتفجرات بحل حزام ناسف عن وسطه .

إفادة منذر غنيم عبد العزيز نزال يعمل ضابط إسعاف

اسمي منذر غنيم عبد العزيز نزال حامل هوية رقم (٩٢٥٠٥٧٧٤٧) العمر ٣٧ سنة أعمل ضابط إسعاف ومسعفا في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني منذ ١٣ عاما .

بتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٩ يوم السبت الساعة ١١ تقريبا تلقينا بلاغا بوجود مصابين في حي كفر سابا نتيجة للاشتباك الذي وقع ما بين الأجهزة الأمنية ومجموعة مسلحين من حماس في منزل عبد الناصر باشا .

وفور وصولنا الساعة ١١ وجدنا قوة كبيرة من أفراد الأجهزة الأمنية تحيط بالمكان

وابلغنا أنه يوجد عدد من الجرحى ، وأبلغونا أن الجرحى بسبب انفجار عبوة داخل المنزل نتج عنها إصابات غير محدودة، وتم الانتظار لمدة تزيد عن نصف ساعة . أثناء هذه المدة كانت عدة محاولات من قبل أفراد الأجهزة لإخلاء الجرحى وكانت المجموعة المسلحة تطلق عليهم النار .

ثم هدأت الأمور (إطلاق النار) وفي محاولة أخرى تكررت محاولة إخلاء الجرحى ، وفي هذه المرة قام أفراد الأجهزة بإحضار أحد الجرحى من الأمن الوقائي ويدعى (ش) وكان يعاني من إصابة في أسفل البطن وإصابة في إحدى يديه ، كانت الإصابة في يده إصابة عميقة ولا توحى برصاصة . وبالتالي تم إخلاؤه من الموقع ونقله إلى مستشفى الوكالة ، وهناك تم إكمال الإجراءات الإسعافية من قبل الطاقم الطبي في المستشفى المذكور، وبعد الانتهاء من الإجراءات في مستشفى الوكالة عدت إلى مسرح الاشتباك وانتظرت لمدة ساعة أو أكثر، ومن ثم عدت إلى مقر الهلال الأحمر حيث كان الأمر يتطلب ذلك .

إفادة سائد عامر عثمان ضابط إسعاف في الهلال الأحمر

أنا سائد عامر صلاح عثمان (٢٨ عاما) موظف في الهلال الأحمر في قفيلية منذ ٢٠٠٣ وأعمل ضابط إسعاف وأفود سيارة الإسعاف أحياناً .

في ٣٠/٥/٢٠٠٩ الساعة العاشرة تم استدعائي من البيت لوجود حالة طوارئ، وعلى أثرها توجهنا إلى مكان الحادث وهو حي كفر سبابا الساعة العاشرة والنصف، حيث وجدنا مجموعة من قوات الأمن تحاصر منزل عبد الناصر الباشا، كان يوجد تبادل إطلاق نار وكانت توجد سيارة إسعاف ثانية

تابعة للهلال وصلت قبلنا وكان فيها المسعف فراس والسائق منذر نزال وبقينا
بمكان آخر نراقب ومنتظر .

في حوالي الساعة الثانية فجراً طلب منا الدخول لإجلاء جريح من وسط الشارع
الفرعي «مدخل منزل عبد الناصر» ، فطلبنا من قائد المنطقة أن يوقف إطلاق النار
فتوقف إطلاق النار أثناء دخولنا واستمر وقف إطلاق النار حيث كانت الأجواء
هادئة فدخلنا لمسافة عشرة أمتار داخل الزقاق ومقدمة السيارة للخارج ، ثم نزلت
أنا وأحد ضباط الإسعاف التابع للخدمات الطبية العسكرية ومشينا حوالي عشرة
أمتار ومعنا الحماله ، ووجدنا محمد ياسين ملقى على الأرض فحملناه وأخذناه
إلى سيارة الإسعاف ومشت السيارة عند تجمع العساكر ، حيث ركب معنا أحد
العساكر دون سلاح وطلب منا أن نتوجه إلى قيادة المنطقة .

في الطريق قرب الداخلية قبل المحافظة تم اعتراضنا من قبل قوة أمنية وأنزلونا
بشكل عنيف وكانوا يطلقون النار ، حاول العسكري الموجود معنا تهدئتهم
ولكنهم رفضوا التفاهم وطلبوا فتح الأبواب ، رفضنا فتح الأبواب بهذا الشكل
لخوفنا من إطلاق النار ، واتفقنا أن ننطلق وأمامنا سيارة مدنية تابعة للسلطة
وسيارة أخرى خلفنا تابعة للسلطة ، وتمت مرافقتنا لمقر قيادة الأمن الوطني ،
ودخلنا بسيارة الإسعاف إلى مقر الأمن الوطني ، وحضر قائد المنطقة وطلب منا
إغلاق سيارة الإسعاف ، ونزلنا وجلسنا في إحدى الغرف لمدة عشر دقائق .

ومن ثم طلب منا نقل الجثة إلى نابلس ، فعملت على تبليغ إداري وسمحوا لي
بالمغادرة إلى نابلس ، وبعد ذلك طلب منا التوجه إلى سلفيت بدل نابلس فطلبنا
تبديل السيارة لأن سيارتنا كانت معطلة بسبب أن عجل السيارة معطل نتيجة

إطلاق نار عليه من الداخلية، فتم تبديل السيارات والطاقم فنقلت السيارة إلى خارج المقر وتم نفخ العجل، عدنا إلى مقر الهلال الأحمر في قلبية وبدلنا السيارة وعدنا إلى موقع الاشتباك حوالي الساعة الثالثة والنصف، وسمعنا صوت امرأة تستغيث فحاولنا الدخول لإخلاء المرأة وكنا ننادي بسماعات السيارة ونطلب منها الخروج لرؤيتها.

استمرت محاولتنا خمس دقائق ولكنها لم تخرج ولم يخرج أي أحد، علمًا بأن إطلاق النار كان متوقفًا، ونحن ما زلنا في الزقاق تجدد إطلاق النار دون إنذار، فخرجنا مسرعين وعدنا إلى المكان الآمن وبقينا هناك لغاية الساعة السادسة والنصف، حيث أعلن قائد المنطقة انتهاء العمليات، وبدأ الجنود بالانسحاب للشارع الرئيسي ثم دخلنا حوالي أربع سيارات إسعاف تابعة للخدمات وسيارة تابعة للهلال وذلك تباعًا، وكانت عملية إخلاء مصابين، وسيارة الإسعاف أخذت الجريحة هدى زوجة عبد الناصر الباشا.

بعد الواحدة إلى الواحدة والنصف شاهدت بسام ياسين وهو عم المحاصر محمد ياسين كان يدخل إلى الزقاق ومعه سماعة الأمن الوطني، ولكنني لم أسمع صوته، كنت داخل السيارة في دخلة قريبة تبعد عن دخلة دار الباشا حوالي عشرة أمتار باتجاه معاكس.

إفادة وكيل النيابة العسكرية أيمن ذبالح

تم لقاء وكيل النيابة العسكرية أيمن ذبالح في مقر النيابة بقليلية، وحسبما أفاد فإن إجراءات النيابة العسكرية اقتصرت على الآتي :

توجهنا إلى مستشفى الوكالة في قليلية صباح يوم الأحد ٣١ / ٥ / ٢٠٠٩ الساعة الثامنة صباحاً، وقمنا بمعينة جثث كل من عبد الرحمن ياسين وشاهر حنيني وحسام الرخ، وهم من أفراد القوة الأمنية وبعد المعاينة أصدرنا تصاريح دفن، وخلال معاينة الجثث تبين أن جثتي عبد الرحمن ياسين وشاهر فيهما عدد من الرصاصات في أماكن مختلفة وفيهما إصابات ناتجة عن انفجار. أما جثة حسام الرخ فقد أصيبت بالرصاص. ومن غير المؤكد إصابتها بشظايا.

وأفاد بأنه لم يطلب تشريح الجثث من الطب الشرعي. وأن جثث القتلى من المسلحين تمت معاينتها من قبل النيابة العسكرية في سلفيت.

وأفاد بأنه لم يتم حتى الآن معاينة مكان الحادث وأنه في صدد إنابة جهاز الاستخبارات أو توجه شخصياً للمعاينة.

كما أفاد بأنه لم يسمع الشهود حتى الآن من أفراد الحي، ولم يسمع شهادة أفراد الأجهزة الأمنية من مختلف القوات التي شاركت في الاقتحام.

وأفاد بأنه يمكن سماع قائد القوات لمزيد من المعلومات.

إفادة الدكتور مروان الجيوسي المشرف على وضع هدى الصحي

دخلت السيدة هدى راتب محمد الباشا (٣١ عاما) إلى مستشفى ريفديا يوم الاثنين ١/٦/٢٠٠٩ الساعة الواحدة ظهراً، من لحظة دخولها حتى الآن وهو يشرف على وضعها الصحي، حيث أفادنا بأنها تعاني من عدة جروح: الكوع الأيمن متهتك العظم بالإضافة إلى جرح كبير في الكوع الأيمن تم تقطيعه في مستشفى قلقيلية، كما يوجد عظم مفقود وإصابة بالعصب لا تستطيع من جرائها رفع الكف للأعلى (الكف الأيمن)، وجرح عميق طويل من فوق التروقة اليسرى يمتد إلى الذراع والإبط الأيسر تمت خياطته في قلقيلية، وعندها كسر في عظم الذراع الأيسر وجروح في البطن وحرق من الجهة الداخلية للفخذ اليمنى، كما توجد شظايا مستقرة بداخل الجسم في الأكتاف (الأطراف العلوية) وذلك بناءً على صور الأشعة التي أجريت لها.

حيث إنها منهارة نفسياً واغلب الأحيان تتمنى الموت كما أفادنا الطبيب بأنه لا مانع من إجراء زيارة لها.

كما أفادنا الدكتور عندما دخلنا إليها صباحاً وذلك بعد الحصول على الإذن من الشرطة وتسجيل أسمائنا لديهم على كشف خاص طلبت منا وهي تصرخ أتركوني بحالي ما حدا يحقق معي.

كما أفادنا الدكتور بأنها تعاني من مرض السرطان وبحاجة إلى علاج وجلسات العلاج الخاصة بها في الأردن وموعد جلستها هذه الفترة. كما أفادنا بأن التأخير في علاجها وجلساتها يؤثر عليها سلباً.

وأفادنا الدكتور حسب الوضع الصحي للمريضة بأنها بحاجة إلى المكوث في المستشفى لأشهر عديدة.

كما أفادنا الدكتور بأن الإمكانيات الموجودة حالياً في المستشفى سواء من حيث المعدات أو الكادر الطبي لا تصلح لعلاج مثل هذه الحالة.

وأفادنا بأنه من الضرورة الملحة وجود أمها أو أختها إلى جانبها، وذلك لحاجتها الماسة إلى ذلك، سواء من حيث نفسياتها الصعبة أو من الناحية الصحية، لذا ننصح بوجود أحد المرافقين الدائمين لها.

الإفادات والروايات من الأطراف المختلفة حول الحادث الثاني

إفادة علاء هشام علي أبو ذياب (٢٨ عاماً) من سكان قلقيلية

كان هناك محاصرة للمنزل الذي كنا فيه والتابع لوالدة عبد الفتاح شريم، كنا اثنين في المنزل وواحد ثالث في المخزن أو المخبأ الذي نخبئ فيه وقال لنا إنه يوجد سلطة حول المنزل وذهب وأحضر جهاز بلي ستيشن وهارد ديسك من منزل عبد الفتاح، وذلك بعد صلاة الفجر، فدخلنا إلى المخزن المخبأ وسحبنا مزهرية الورد وغطينا فتحة المخبأ وشعرنا أن قوات السلطة توجد في المنزل، وشعرنا بتحركهم وشعرنا أن واحدا يريد أن يزيح مزهرية الورد.

توجهت إلى الصلاة لتقينا من نزول الدم، كانت هذه المرة الثالثة وكنا كل مرة

نتوجه للصلاة فتقينا عملية كشفنا، وآخرها قبل عشرة أيام وأنا ساجد وأدعو سمعت إياد القصير يقول لمحمد عطية ادفع الفرشة لأنك طويل فدفعها وانزاحت الفرشة وصار طخ واللي أطلق النار هو محمد عطية باتجاه اللي زاح فرشة الاسفنج من الخارج، وأنا قطعت الصلاة وكانت حوالي عشر طلقات وكنا نتبع قرارا من أميرنا محمد السمان أنه يجب أن نقاوم الاعتقال حتى الاستشهاد أو قتل الذي يحاول قتلنا، وأنا كنت متأثرا بقرار ياسر عناية الذي سلم نفسه للأمن الوقائي وكانت تراودني نفسي لتسليم نفسي، وكنت أمازح البقية وأقول لمحمد عطية لو سلمنا أنفسنا ماذا سيكون الوضع؟

بعد إطلاق النار بساعة اكتشفت أن هنالك قتيلا على مدخل المخبأ، وكان أن حدث انفجار بعد إطلاق النار بعشر دقائق، حيث انفجرت قنبلة وأعتقد أنها كانت من الداخل وليس من الخارج وامتلاً المكان بالغبار والغبش وشعرت بإصابتي ووقعت على الأرض ولم أشعر بحالي وصحوت ووجدت دماء على وجهي، ولم أسمع أحدا يتكلم، وبعد فترة سمعت أحد الموجودين يئن ويخرج أصوات ألم واعتقد أنه محمد العطية، وبعد فترة قال لي إياد أبتلي إن أمك موجودة وصوتها خارج المخبأ.

كان عندي مضاعفات وصرت أفتح فمي من أجل فتح أذني فسمعت صوت أمي بالسماعة تقول: أنا أمك يا علاء، أنا خفت على أمي وعندما شعرت أن صوتها قرب أكثر أطلقت عدة عيارات لمخرج المخبأ، وكان هدفي إبعاد أمي لكي لا تتأذى. وحصل أن إياد قال لي إن هنالك شخصا مقتولا، أنا قلت: الله يرحمه، فقال إياد لا تجوز عليه الرحمة، فقلت له: يجب أن نقول الله يرحمه. أنا من أول ما صليت أجنبي شعور من الله أنني لن أموت، وأنا كان عندي رغبة

لتسليم نفسي ولكن لم أستطع التفوه بعبارات تسليم نفسي خوفاً من ردة فعل زملائي .

وبعد ذهاب أمي قال إياد لي إن القنابل شكلها لا تنفجر فالقنابل أصلية ولكن الصاعق عمل يدوي ، وأثناء هذا الكلام صار انفجار من القنابل التي بحوزة إياد أبتلي ، كان أثناء ذلك هنالك أصوات لإطلاق النار وإطلاق النار بعيد عن الفتحة ، لأنه لا يمكن أن يتم إطلاق مباشر إلى الخندق لوجود حائط عال أمام الفتحة ، وبعد انفجار القنبلة من الداخل لم أعد أسمع أصواتا سواء من إياد أو محمد عطية .

قبل حضور أمي ضحخوا علينا الماء وكنت جالسا ووصل الماء لغاية صدري أي بارتفاع حوالي ٥٠ سم ، وأيضاً حصل أن شممت رائحة غاز طعام وبعدها شممت رائحة مسيل كانت قوية ولقيت قطعة قماش ووضعتها على وجهي ، وبعدها رأيت كشافا يضيء علينا فعرفت أن العملية انتهت وخفت أن يقتلوني ولم أستطع الكلام لأن حلقي ناشف ، فشربت من الماء الموجود وقلت بصوت خافت : أريد أن أسلم نفسي ، فسألني إذا معي حزام أو سلاح ، فقلت : لا يوجد ، فقال لي : عليك الأمان وارفع يديك ، ورفعوني وسحبوني على الحماله ووضعوا قيودا بيدي وأخذوني إلى المستشفى ونظفوا جروحي وسكروها ونقلوني إلى رام الله للأمن الوقائي ، كان يزورني طبيب ثم حولوني إلى المستشفى في العناية المكثفة وقدموا لي العلاج .

كان معنا ٣ كلاشنات و ٤ مخازن لكل واحد ، ومحمد عطية معاه ٣ فقط وحب ، وكان معي قنبلتان ومحمد العطية قنبلتان وإياد الأبتلي معاه ٧ قنابل وقنبلة غز

ورصاص مسدس دون مسدس ولم يكن معنا أي حزام ناسف . من البداية الحادث والأجهزة وخاصة الأمن الوقائي قدموا لي خدمة ورفعوا معنوياتي وزارني عدة ضباط حتى العقيد أكرم الرجوب زارني في المستشفى ثلاث مرات واستعد لتقديم أي خدمة وأحضر لي بدلة رياضة وعصيرا وحليباً ورافقني في عمليتي لعيوني وسمحوا لي بالتحدث مع أمي منذ البداية .

إفادة والدة الجريح علاء هشام علي أبو ذياب

ختام أيوب يوسف أبو ذياب

كنا في البيت الجديد قرب مسبح الكنتري أنا ووالد علاء ، وكان ذلك الساعة السادسة والنصف صباحاً ، حيث إننا عادة نأتي لتفقد منزلنا إضافة إلى أننا نعمل في الأرض بجوار المنزل ، وحوالي الساعة الثامنة صباحاً اتصل ابني علي علي والده حيث سمع بوجود منزل محاصر في قلقيلية ، وطلب منهم أن نأتي إليهم ليأخذهم إلى منزلهم القديم في حي زهران وكنا لغاية الساعة الثامنة صباحاً لا نعلم أن ابنا مع الشباب المحاصرين ، وقد حضر إلينا أحمد ابني وبصحبتة ابن أخي ابراهيم حيث إن ابراهيم له محل يوزع الغاز ، وهذا المحل قريب من المنزل المحاصر وطلب منه الدفاع المدني أن يقوم بإخلاء اسطوانات الغاز .

بعد ذلك انتقلنا إلى منزلنا القديم في حي زهران حيث كانت الساعة تقريباً التاسعة صباحاً ، ثم توجهت أنا وأبو علي والد علاء ذياب وابني علي وأحمد وابن أخي ابراهيم إلى مكان الحادث ، وكان توجهنا إلى مكان الحادث من تلقاء أنفسنا دون استدعاء من أجهزة الأمن ، وذلك حتى نعرف ماذا يحدث ولعلنا

نقنع جميع المحاصرين بتسليم أنفسهم ومن بينهم ابني علاء، حيث توقفت بنا السيارة قرب شركة جوال عند بنك فلسطين وهناك توقفنا بناءً على طلب من أجهزة الأمن في المكان .

عندما رأنا أفراد الأمن طلبوا منا أن ننزل من السيارة وجميعنا نزلنا من السيارة وتوقفنا عند بنك فلسطين، واستفسرنا من أجهزة الأمن عن وجود ابني علاء حيث لم نكن متأكدين من وجوده مع الشباب المحاصرين وطلب ابني علي من أحد أفراد أجهزة الأمن أن يسمحوا لنا بالتوجه إلى المكان وتوجيه نداء، ولكن أفادنا أحد أفراد الأمن أن الوضع خطير وأن أحد أفراد الأمن مقتول، وعند دخولنا إلى المكان المحاصر كان الوضع هادئاً ولم يكن إطلاق نار، وأفادونا بأنهم سيعملون على التنسيق بالدخول إلى المكان وتأمين المكان، وعند ذلك أحضروا مكبر صوت وحضر إلينا ضابط يدعى أبو محمد ورافقتنا وقد بقي أبو علي ولم يرافقتنا بسبب حالته الصحية .

سرنا تقريباً من ٤٠ إلى ٥٠ متراً، وقد حضر ضابط آخر لا أعرف اسمه وقال لنا إن المكان خطير ويحتمل أن يحدث إطلاق نار ونحن نتحمل مسؤوليتكم، ولكن قلت له أنا بتحمل المسؤولية وأريد أن أوجه رسالة للشباب وكنت ما زلت غير متأكدة من وجود ابني مع الشباب المحاصرين، ثم قال أحد الضباط: تذهب والدة علاء وحدها، ولكن أبنائي رفضوا ذلك وذهبوا معي إلى داخل البيت وكان ما زال الوضع هادئاً ولا يوجد إطلاق نار، وقد لاحظت تكسير زجاج في المكان، أحضر الضابط لي مكبر صوت وقال لي نادي فأخذت السماعة وقلت: «السلام عليكم أنا أمك يا علاء إذا انت موجود هنا الله يرضى عليك»، وقلت له إخوتك وأبوك موجودون هنا وقدّر وضعنا ثم توقفت ولم أسمع أي رد .

واخذ ابني علي السماعة ونادى على علاء وقد ناشد أيضاً الضابط أبو محمد المحاصرين وقال: «والله يا علاء لو تطلع لأغديك مع أمك» حيث لم أشاهد شيئاً ولم أكن أعلم أن ذلك بيت، فهو مدخل مخزن وقد حاول عم علاء واسمه عصام أن ينادي بمكبرات الصوت، كان المكان مليئاً بأفراد الأجهزة وكنا نحاول أن ندخل، وسألت الجندي: أين؟ فأشار إلى الأسفل وقد رأيت جندياً على بسطة الدرج، رأس الجندي غير مرئي وهناك وبنفس هذه اللحظة حدث إطلاق النار، ولم أتمكن من معرفة مصدر إطلاق النار ولاحظت رصاصاً على الأرض.

عندما رجعنا كان الجنود مستعدين لإطلاق النار، وقال لهم الضابط أبو محمد ألا يطلقوا النار إلا بعد أن يخرج أهل علاء من المكان، ثم عدنا إلى المكان وطلب أبو محمد مني أن ألبس درعاً واقية فرفضت ذلك، وقدم لي وعداً وتعهد أن لا أحد يمس علاء إذا سلم نفسه وقال لي خذي مسدسي ورفضت ذلك، وعندما حاولنا حدث إطلاق نار وذلك في المرة الثانية، ولا أعلم مصدر إطلاق النار وبعد ذلك طلب منا الضابط أن نترك المكان لوجود خطر علينا وخرجنا من المكان أنا واحمد وأبو علي وبقي علي وباقي أقاربنا في المكان.

ذهبنا إلى البيت وانتظرنا هناك ثم توافد علينا أناس كثيرون، وحوالي الثانية مساءً وصلنا خبر أن الثلاثة المحاصرين قتلوا ثم قال لي علي إن علاء ما زال على قيد الحياة وتوجهنا بسيارة أنا وأبو علي وجميل صهرنا وأحد أفراد الأمن، وعند وصولنا هناك توقفنا على مدخل آخر للمنزل الذي كان فيه الحادث، وتم إخبارنا أنه تم نقله إلى المستشفى الحكومي وعدنا إلى البيت ولم نتمكن من رؤيته، ولغاية الآن لا نستطيع رؤيته، وأنا في البيت اتصلت بالمستشفى لكي أطمئن على ابني ثم تحدثت معه من خلال الهاتف فقط.

إفادة السيد عصام علي أحمد ذياب

أنا عصام علي أحمد ذياب (٥٤ عام) من سكان مدينة قلقيلية وعم علاء هشام علي ذياب الذي كان مطلوباً لأجهزة الأمن الفلسطيني .

بتاريخ ٢٠٠٩ / ٦ / ٤ الساعة الثامنة والنصف تقريباً تلقيت مكالمة من ابن أخي علي ذياب أخ علاء ذياب وعلى أثرها تركت عملي وذهبت إلى المكان المحاصر فيه المجموعة المطلوبة لأجهزة الأمن، وحسب معلومات علي فإن ابن أخي علاء موجود في منزل عبد الفتاح شريم برفقة اثنين آخرين مطلوبين وهما إياد أبتلي ومحمد عطية . عند وصولي إلى مكان الحادث وجدت الكثير من أجهزة الأمن المسلحين يملأون الشارع، ومن ثم وصل والد علاء ووالدته وشقيقاه علي وأحمد، واتفقنا مع قائد الحملة وهو من الأمن الوطني أن ندخل لنحاور علاء للخروج سالماً هو ورفاقه .

وفعلاً تم توجيهنا إلى مكان تواجد المطلوبين ولم أكن أحدد بالضبط أين يختبئون لأنهم موجودون تحت بسطة درج فيها ممر صغير يؤدي إلى حفرة يختبئون فيها . في البداية تمت مخاطبة المحاصرين بواسطة مكبر للصوت من قبل نائب قائد منطقة قلقيلية، كان يقول لهم: يا علاء هنا أمك وإخوتك وعمك ووالدك في الخارج وهم يريدون أن يتحدثوا معك ونحن نضمن لك إن خرجت وسلمت نفسك أنت ورفاقك نضمن أن لا يمسك احد بسوء وأن تحاكموا محاكمة عادلة ونعدك أن تتناول الغداء مع والدتك في منزلك، وكل هذا ولم يستجب أحد أو يرد على النداء .

بعد ذلك استلمت أنا مكبر الصوت ومسكت زوجة أخي أم علاء وتقدمنا باتجاه

مطلع الدرج وصعدنا درجا حوالي ثلاث درجات ووصلنا إلى بسطة فقالت لي أم علاء إنه يوجد شخص ميت بجانب البسطة، فنظرت فوجدت شخصا ملقى على بطنه ويتوارى رأسه وأكتافه إلى صدره تحت البسطة فأدركت أن المحاصرين موجودون تحت البسطة تحت الأرض، ولحظة ذلك عادت أم علاء واعتقد بسبب منظر الميت، فاقتربت أنا من المدخل الذي هو أسفل البسطة وسلطت مكبر الصوت وقلت يا علاء أنا عمك فوق البسطة وكنت أقرب واحد إلى مدخل المخبأ وكانت أم علاء تبعد عني حوالي مترين وبجانبها أحمد وعلي أولاد أخي، وتواجد مصدر هناك وكان نائب قائد المنطقة قرب أم علاء، وفجأة بدأ إطلاق نار كثيف أوتوماتيكي وأعتقد أنه سلاح واحد من داخل المخبأ ولم يرد عليه أحد من الخارج، فاندفع الجميع هارين وبقيت أنا واقفا على البسطة من هول المفاجأة، حيث لم أتوقع أن يتم إطلاق النار علينا من قبل المظلومين لان المتواجدين هم أنا وزوجة أخي أم علاء وأولاد أخي إخوة علاء، وكل هذا ولم يرد علينا من المظلومين احد بأي كلمة.

خلال هذه الفترة كنا نتناوب في مخاطبة المظلومين، حيث قالت أم علاء: يا علاء أنا أمك ونريد حقن الدماء، وكذلك أخوه علي قال: يا علاء أنا أخوك اطلع ومعنا وعود بأن لا تمس بسوء أنت ومن معك.

كل هذه الخطوات مكثت حوالي نصف ساعة منذ وصولنا وخرجنا من داخل المنزل حوالي الساعة التاسعة والنصف، وبعد خروجنا سمعت صوت رصاص كثيف من الجهتين، واذكر أيضاً كنت أقف على البسطة وجثة رجل الأمن أسفلي وعندما بدأت أنادي علاء وأقول له أنا عمك وبدأ إطلاق النار من الداخل رأيت عدة رصاصات تخرج من جثة المقتول وإحداها خرجت من لبيته اليسرى حيث تركت فتحة كبيرة ولم أر دماء مكانها.

إفادة والدة محمد عطية

تقريبًا الساعة السادسة صباحًا كانت أمام منزلنا وفي المنطقة بأكملها قوات كبيرة من الأجهزة الأمنية تحاصر المنطقة . حتى الساعة السادسة لم يكن هناك إطلاق نار، حتى هذه اللحظة لم نكن نعرف أن ابني محاصر إلا من وسائل الإعلام، وكلما حاولنا النظر من الشباك يبدأ عناصر الأجهزة الأمنية بالصراخ علينا بالدخول . كان في الشارع أناس من الجيران، بعد فترة من الزمن حاولنا الخروج من المنزل فمنعتنا الأجهزة الأمنية من الخروج .

قبل العصر بفترة وجيزة عرفنا من وسائل الإعلام نبأ استشهاد ابني محمد وكان ذلك على شاشات التلفاز، وبعدها مباشرة حاولنا العبور ومنعونا . وقد لاحظنا أفراد الأجهزة الأمنية يقومون بإدخال عجلات (كاوتشوك) تم حرقها بداخل البناية المتواجد فيها ابني، كما تم إطلاق قنابل الغاز وتم إدخال جرار غاز بالإضافة إلى تنكات مياه كانت متواجدة حول البناية . لم يطلب منا من قبل الأجهزة الأمنية أن نناشد أبناءنا ومنعونا من ذلك ورفضوا رفضًا باتًا أن يكون لنا تدخل . قبل الغروب ذهبوا بالجثامين إلى المقبرة مباشرة دون إدخالهم إلى المنزل من أجل توديعهم وإلقاء نظرة الوداع على ابني، ولم أتمكن من رؤيته إلا على المقبرة .

ونحن متواجدون هناك بدأوا بإطلاق النار الكثيف من أجل تفريق من تواجدوا في محيط المقبرة، مع العلم أن ابني محمد لم يعمل أي شيء مع الأجهزة الأمنية وهو مطارَد من قبل الإسرائيليين منذ ٦ سنوات، كما تفيد أيضًا بأنه تمت إضافة المياه عليهم ثم إطلاق النار حيث يوجد رصاصة بالرأس ورصاصة بالصدر وبده

اليمنى مبتورة، وادعاء الأجهزة الأمنية بأنه قام بإلقاء قنبلة هذا غير صحيح لأن يده بيضاء ولا يوجد عليها أي سواد أو آثار للدخان، ولو أطلق هو القنبلة لكانت يده سوداء كما ترجح بأنه تم إغراقه بالماء والغاز، حيث إن عمر ابنها ٢٥ عامًا، كما أفادت بأنه بعد الحادث تم اعتقال شقيقه طارق من قبل جهاز الاستخبارات ومكث عندهم أسبوعاً وحاليًا معتقل عند الوقائي، كما أفادت بأن الشهيد إياد الأبتلي لم يأت أي أحد من أهله إلى مكان الحادث.

إفادة احد رجال الامن المشاركين في العملية الثانية

في يوم ٢٠٠٩ / ٦ / ٤ علمت أن قوة من الأمن الوقائي والأمن الوطني توجهت إلى منزل عبد الفتاح شريم للتفتيش، وذلك الساعة الثالثة والنصف أو الرابعة صباحًا وعند انتهاء مناوبيتي في الساعة السادسة صباحًا ذهبت لمساندتهم أثناء بحثهم عن مطلوبين، وعند وصولي في حوالي الساعة السادسة والنصف إلى منزل عبد الفتاح وجدت أن القوات المتواجدة تعد نفسها لمغادرة المكان لعدم وجود مطلوبين، علمًا بأنهم وجدوا بعض الأدوات التي تعود إلى المطلوبين مثل عدة حلاقة وأغراض أخرى كملايس.

كنت أتواجد فوق البسطة التي هي فوق الخندق أو المخبأ الذي يعود للمطلوبين، وكان معي أحد عناصر الأمن الوقائي الذي قتل في الحادث واسمه رياض ولاحظنا أن بعض التربة الملاصقة للبسطة كانت قد طمرت من وقت قريب ولا تزال رطبة، فصرنا نحرك التربة فوجدنا قطعاً من الكراميكاً وعملنا على إزاحتها فوجدنا فتحة تحت البسطة وصرنا ننظف حول الفتحة من شقف الكراميكاً والمزهريات فكانت الفتحة تتسع حتى وجدنا فجوة سعتها ١٢٠ سم X

١٨٠ سم وارتفاع ٤٠ سم، ووجدنا عصا وأدوات داخل الفجوة ووجدنا فرشاة من الإسفنج تغلق المدخل بين الفجوة والخندق .

حاول رياض إزاحة الإسفنج وأدخل رأسه داخل الفجوة حتى صدره ولم يستطع إزاحة الإسفنج، وسحبته بناءً على طلبه حتى يخلع الجعبة ويعطيني سلاحه الكلاشن لصعوبة تقدمه إلى الداخل، ثم عاد وأعطيته أداة حفر ”الكزمة“ وحاول إزاحة فرشاة الإسفنج المثنية، قبل إزاحتها حاول أحد مرافقي المدير الذي حضر للمكان أن يعطيه مسدسًا لكي يطلق النار لفحص المكان فطلب منه نائب قائد المنطقة عدم إطلاق النار لكي لا يحدث فوضى، فعاد ودخل برأسه وصدره لكي يزيح الإسفنج .

وعند استعماله للكزمة وإزاحة الإسفنج سمعنا إطلاق نار من الداخل حوالي مخزن كامل أو توماتيكي، ورأيت جسد رياض يهتز من الرصاص فزحت نفسي جانبًا ورأيت بعض الرصاص يصطدم بالجدار بعد أن يخرج من ظهره، وعند انتهاء الرصاص رأيت جسد رياض يهدأ وكان فارق الحياة وسمعت صوت انفجار قبله يدوية داخل الفجوة، وبعد أن قفرت إلى باب المخزن المجاور بلحظات سمعت صوت انفجار قبله يدوية أخرى داخل الفجوة .

بعدها انسحبنا جميعًا خارج منطقة البسطة واستدعينا قوات وحضرت التعزيزات، ورأيت أم علاء ذياب تحضر ومعها إخوته علي والثاني لا أعرف اسمه ورأيت عمه أيضًا، وسمعت صوت قائد المنطقة يطلب منهم تسليم أنفسهم وسمعت أم علاء تنادي بالسماعة وتقول: سلموا أنفسكم يا علاء ولا نريد قتلا أو دما، وبقيت ملازمًا للعملية حتى العصر، كنت كل مرة أسمع صوت نائب قائد المنطقة يقول: سلموا أنفسكم ولكم محاكمة عادلة، ومدير الاستخبارات أبو إسلام قال

بالسماعة : سلموا أنفسكم ولكم محاكمة عادلة ولا نريد دماء أو قتلا ، ونائب قائد المنطقة قال : نحن لسنا أعداءكم سلموا أنفسكم ونعدكم أن نحافظ على حياتكم ، ورأيت خبراء المتفجرات كانوا يغيبون في الداخل ويخرجون ومعهم مرة أحزمة ناسفة حوالي ثلاثة أحزمة وخمسة مظاريف فيها أشياء كثيرة مثل قنابل يدوية وغيرها .

إفادة صاحبة المنزل ميرفت صبري

في صباح ٢٠٠٩/٦/٤ الساعة السادسة صباحًا سمعت صوت عمه زوجي التي تسكن في شقة أخرى مقابل شقتنا سمعتها تناديني فقامت من النوم ونظرت من شباك غرفة النوم فوجدت رجل أمن مستلقيا على الأرض ومعه سلاح في الشارع ، فذهبت ولبست ملابسني وأيقظت أختي وعمرها ٢١ عاما من النوم ، وطلبت منها أن تلبس جلبابها ، وأيقظت بنتي ذات الأربع سنوات ، وحملت بنتي ذات الخمسة شهور ، وطلبت من أختي أن تفتح الباب ففتحت الباب ودخلت مجموعة لا أقدر عددها ، ومنهم اثنان دخلوا إلى غرفة النوم وطلبوا مني الذهاب إلى المطبخ مقابل غرفة النوم ، ودخلت إلى المطبخ وبقيت أنا وبناتي ، طلبوا منا الذهاب إلى شقة حماتي التي هي أيضًا في مجمع بيتنا ، وبعدها بحوالي ثلث ساعة طلبوا مني مفتاح المخزن فذهبت إلى منزلي أنا وبناتي وأحضرت المفتاح وسلمتهم إياه ولحقتني أختي وبقينا بالمنزل ، فطلبت أن أرضع بنتي فطلبوا مني أن أدخل إلى غرفة الضيوف أنا وبناتي وأختي ومكثت في إرضاع بنتي لحين أنهيت لمدة نصف ساعة تقريبًا .

سألوني عن وجود مطلوبين وكرروا اسم محمد عطية فقلت لهم إنه لا يوجد

مطلوبون، قالوا إن زوجي عبد الفتاح اعترف بوجودهم فقلت إنه يمكن أن يكونوا موجودين أو خرجوا من الباب الخلفي. وأنا أتحدث معهم سمعت صوت انفجارات عدة مرات فذهبت إلى غرفة الأولاد في منزلي وظل صوت التفجير وإطلاق الرصاص.

سألوني إن كان يوجد مخرج للخروج من المنزل إلى السطح، فشرحت لهم عن كيفية الصعود إلى السطح وكانوا حوالي العشرة أفراد هم الذين استطعت رؤيتهم حولي، فصعدوا جميعاً إلى السطح وبقي عندي اثنان في منزلي وسمعت بعض الأفراد ينادون على الذين على السطح الآخر لتنبيه بعضهم البعض ويقولون: نحن هنا الامن الوطني حتى لا يطلقوا النار عليهم، بعد ذلك صعدنا على السطح، في البداية تقدمنا اثنان من أفراد الأمن، ثم سألناهم ماذا نفعل فقالوا اصعدوا إلى السطح فصعدنا أنا وأختي وبناتي وبعد دقائق نزلنا بواسطة سلالم إلى الأرض، وبعدها أخذونا إلى مقر الأمن الوقائي وبقيت أنا حتى الآن وأختي بقيت إلى وقت المساء في نفس اليوم وبناتي إلى وقت العصر من نفس اليوم حيث تم تسليمهن إلى أهلي.

ميرفت احمد محمد الحسن (٢٧ عاماً)

إفادة رئيس بلدية قلقيلية الأستاذ وجيه قواس

محمد عطية كان مطاردا منذ ست سنوات ومطلوبا للاحتلال، آخر مرة رأيته فيها كانت عام ٢٠٠٢ وكان فترتها غير مطلوب وبعدها دخلت إلى السجن الإسرائيلي لمدة ٤ سنوات.

تلقيت اتصالا هاتفيا من المحافظ وأبلغني أن قوات الأمن تحاصر مجموعة وأن ابن أختي محمد من ضمنهم وأنه قتل أحد أفراد الأمن وإذا في مجال التدخل من أجل أن يسلموا أنفسهم ، رفضت التدخل لأنني لست صاحب السلطة عليه في تسليم نفسه أم لا .

من الممكن أن يكون ابن أختي من ضمنهم وطلب مني أن أتكلم معه من أجل تسليم نفسه بعدها حكيت مع والدته من أجل أن تقوم بالتفاوض معه وبعدها لا أعرف ماذا حدث معها .

بعدها جاءني اتصال ثانٍ من المحافظ يفيدني بأنه وصلته تعليمات من الرئاسة من خلال الاتصال مع التشريعي وبالذات الدكتور عمر عبد الرزاق .

عند إعادة الاتصال بي بناءً على معلومات وصلته طلبت منه أن أتكلم مع الدكتور عمر ، فقال لي الدكتور عمر إنه أبلغهم بأنه إذا كان هناك حل من الممكن أن يتدخل رئيس البلدية في الحل ، سألته إذا كان هناك اتفاق أو أي شيء فقال لي لا يوجد أي اتفاق وليس الحل بيد رئيس البلدية .

بعد الأحداث صدر بيان من العاصفة (فتح) بتهديد مجموعة بالقتل من ضمنهم أنا وتم توزيعه في بعض المساجد في قلقيلية . وعلى أثر البيان لم نلمس أي تحرك للأجهزة الأمنية في هذا الخصوص وإذا كانوا قد عملوا أي شيء داخلي بخصوص هذا الموضوع لا أعلم أي شيء .

إفادة ضابط الإسعاف محمد عصام يوسف حواري

حيث أفادنا بأنه كان أول طواقم الإسعاف التي وصلت إلى مكان الحادث ، كان ذلك الساعة السادسة صباحًا حيث وقفت بسيارة الإسعاف أمام معرض جوال بناءً على استدعاء من جهاز الأمن الوقائي ، وعند وصولي إلى المكان لا أعلم ما هو الموضوع ولا الحثيات ، سألت أحد عناصر الأجهزة الأمنية المتواجدة في المكان عن الوضع فأجابني بأنه توجد عملية عسكرية ، من الساعة السادسة صباحًا حتى السابعة والنصف لم يحدث إطلاق نار ، فقط رأيت العساكر المنتشرة في المكان حيث كانت المنطقة منطقة عسكرية مغلقة ، تقريبًا الساعة السابعة والنصف صباحًا حدث إطلاق نار كثيف في المكان ولا أعلم مصدر إطلاق النار ، واستمر تقريبًا دقائق معدودة بعدها دفعات متقطعة من إطلاق النار ، حيث إنه في فترة إطلاق النار الكثيف أفاد أفراد الأجهزة الأمنية المتواجدون في المكان بأنه قتل أحد عناصر الأجهزة في الحادث .

بعدها بعشر دقائق تقريبًا أحضروا امرأة كانت ترتدي خمارا ومعها أولاد صغار عند معرض جوال تقريبًا ، وتم نقلها بواسطة إحدى السيارات وأفاد العساكر بأنها زوجة عبد الفتاح شريم . بعدها عرفت أن المطلوبين المحاصرين هم من حركة حماس ، والذي أكد هذا الموضوع أن والدته علاء حضرت إلى المكان ، وخرجت والدته علاء من مكان الحادث تقريبًا الساعة التاسعة والنصف هي وأبنائها ، وعلى الساعة الحادية عشرة صباحًا تقريبًا أحضر أفراد الأجهزة الأمنية قضبان حديد معقوفة من الأمام وبدأوا بمحاولة إخراج جثة العسكري ، واستمرت لمدة نصف ساعة حتى تمكنوا من إخرجه من مكان الحادث .

بعدها تم نقله بسيارة الخدمات الطبية العسكرية ، بعدها بساعة ونصف أو ساعتين

أحضروا بواقر عدد ٢ وقاموا بهدم البوابة المؤدية إلى الكوردور المؤدي إلى النفق المتحصن فيه عناصر حماس، وبعدها تم الإعلان عن وفاة أحد المتحصنين مقتولا. بعدها تم إخراج حزام أو جعبة لا اعلم من قبل خبير المتفجرات، ثم إخراج أول جثة تقريباً الساعة الثانية والنصف ظهراً وتم وضعها في كيس بلاستيك أبيض ومغلق لا يمكن رؤية ما بداخله، وتم نقله بواسطة إحدى سيارات إسعاف الهلال الأحمر إلى مقر قيادة المنطقة.

بعدها بساعة تقريباً تم إخراج الجثة الثانية ووضعها في سيارة الإسعاف وتم نقلها إلى قيادة المنطقة، وبعدها بنصف ساعة تقريباً حضر إلي أحد الضباط وطلب مني دكتوراً، لأنه من الممكن أن يكون الشخص الثالث مصاب فأجبت أنه لا يوجد بيننا دكتور وأعطيته رقم هاتف مركز الأقصى الذي يتواجد فيه أطباء، بعدها بدقيقتين تقريباً طلب مني ومن زملائي المتواجدين معي الذهاب معه من أجل فحص الشخص ودخلت إلى الكوردور فطلب أحد ضباط الأجهزة الأمنية من الجميع التزام الصمت، لأن الشخص المتواجد في النفق يريد الحديث معنا، بعدها بدقيقتين تقريباً طلب مني أحد الضباط إرجاع سيارة الإسعاف إلى مدخل الكوردور مباشرة.

تم وضع المصاب بالسيارة بشكل سريع جداً بعدها طلب مني أحد الضباط اللحاق بسيارات الأمن مباشرة ولا أعلم إلى أين يريدون الذهاب، فوصلنا إلى قيادة الأمن الوطني، تم إنزال الجريح وإدخاله إلى داخل المقر وبعدها بأربع دقائق تقريباً تم نقله من قيادة الأمن الوطني إلى المستشفى الحكومي، عند وصولنا إلى المستشفى تم إنزاله من سيارة الإسعاف ووضعته على سرير المستشفى، وكانت يده مربوطتين بواسطة كلبشة حديد حيث كان واعياً وملتزماً بالصمت، وكان الظاهر عليه جرح بالرأس وجروح بالأيدي أما باقي الجسم فلا أعلم شيئاً،

وبعدها غادرت المستشفى ولا أعلم أي شيء .

إفادة ضابط الإسعاف

منذر غنيم عبد العزيز نزال

حيث إن المذكور أعلاه كان من ضمن طاقم الإسعاف في نقل جثامين القتلى والجريح في حادثة الاشتباك المسلح الذي وقع ما بين مجموعة من كتائب القسام التابعة لحركة المقاومة الإسلامية حماس والأجهزة الأمنية، فقد أفادنا بأنه حضر إلى مكان الحادث ما بين فترة الصباح والظهيرة حيث لا يتذكر الموعد الدقيق لتواجده في المكان، وعند وصوله لم يكن هناك إطلاق نار ولكن بعد وصوله بنصف ساعة حدث إطلاق نار بسيط متقطع .

وحسب الإفادة فإنه لا يستطيع تحديد مصدر إطلاق النار، هل هو من الشباب المحاصرين أم من الأجهزة الأمنية؟ لكن أكد حصول إطلاق النار وكان هناك مسيرة نسوية بالقرب من الحادث يقدر عدد النساء المشاركات فيها بحوالي عشرين امرأة متجهات نحو الموقع المحاصر، بعدها قام أفراد الأجهزة الأمنية باستدعاء سيارة الإسعاف، فذهبنا إلى المكان فوجدنا إصابتين لامرأتين ملقأتين على الأرض، حيث كانت إحدى الإصابات بالفخذ والإصابة الأخرى بالركبة، وتم نقلهما مباشرة إلى المستشفى الحكومي في قلقيلية، حيث إن المسلحين الذين تواجدوا في المكان هم فقط عناصر الأجهزة الأمنية، كما بقي في المكان سيارات إسعاف أخرى .

